الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيــة
وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –

كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

قرينة الرتبة بين النحاة والبلاغيين

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية

تخصص:علوم اللسان العربي

إعداد الطالبـة :
ليلى عتروس

إشراف الأستاذ :
أحمد تاوليليت

السنة الجامعية 1436 /1437 هـ

2015/ 2016 م

قال تعالى:

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ

وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ

فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾

[التوبة:105]

شكـــر وعرفـــان

يقضي واجب العرفان بالجميل أن أتقدّم بخالص شكري إلى كلّ من كان لي عوناً في إنجاز هذا العمل وأوّلهم أستاذنا الكريم " الأمين ملاّوي"، نسأل الله أن ينفع به، ويوفّقه لما فيه رضاه جزاء ما قدّم من مساعدة.

كما لا يفوتني أن أتوجّه بشكري إلى محافظ مكتبة الكلية، على ما يبذله من مجهودات طيّبة للأخذ بيد الطّلبة.

وكل الشّكر إلى رفيقات الدّرب الغاليات صديقاتي .

وأسأل الله التوفيق و السّداد.

مقدمة

تُسهم القرائن اللّغويّة من معنويّة و لفظيّة في تحديد الوظائف النحويّة، وذلك من خلال تضافرها داخل التركيب، ومن بين أهمّ القرائن: "قرينة الرّتبة"؛ فهي إحدى القرائن اللّفظية التي لها دور كبير وأهميّة بالغة في رفع اللَّبس؛ وذلك إذا لم يتعيّن المعنى بالاعتماد على القرائن الأخرى. ومن هنا تبرز أهميّتها بتوقّف المعنى عليها في كثير من الأحيان، فكانت محلّ اهتمام النحاة؛ فقد عالجوها في عديدٍ من الأبواب المتفرّقة من خلال مؤلّفاتهم وأسفارهم النحويّة، كما كانت محلّ اهتمام البلاغيّين من خلال مبحثهم في علم المعاني "التّقديم و التّأخير"، وعليه كان البحث معنونًا بـ" قرينة الرّتبة بين النحاة والبلاغيّين"، قصد الوقوف على ما ميّز الدرسين –النّحوي والبلاغي–من خلال معالجتهم للمسألة نفسها.

واختيار هذا الموضوع كان لأسباب نذكر من بينها:

–الميل الى الدراسات النحوية .

–رغبة الوقوف على مدى إسهام قرينة الرتبة في تحديد الوظائف النحوية .

–اشتراك علميْ النحو والبلاغة في الاهتمام بقرينة الرتبة، ممّا جعل منها موضوعا له أهميّته في كلا الدرسين والعلمين .

ومن هذا المنطلق تنبثق إشكالية البحث وهي: أين مكمن الاختلاف بين الرؤية النحوّية والمعالجة البلاغية لقرينة الرتبة؟ وفيم تتجلّى أهميّة قرينة الرتبة؟ وما طبيعة الأحكام النحوية التي أُطلقت بشأن قانون ترتيب الجملة، وكيف تميّزت الأحكام البلاغية عنها؟.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، وللوصول إلى بعضٍ من النتائج المرجوّة انبنى الهيكل البحثي على مدخل و فصلين، مسبوقين بمقدّمة و مذيّلين بخاتمة.

احتوى المدخل على التعريف اللّغوي والاصطلاحي لكلّ من القرينة والرتبة مبرزًا نوعيهما وأهميّتهما.

أمّا الفصل الأول فكان معنونًا بـ: "قرينة الرتبة عند النحاة"، خصّص للرؤية النحوية، وأحكامها المتعلّقة بترتيب الجملة العربية، وارتباط قرينة الرتبة ببعض المسائل النحوية، كالعامل، وفكرة الصّدارة في النحو العربي.

وأمّا الفصل الثّاني تناول: "قرينة الرتبة عند البلاغيّين"، حاول إبراز الرؤية البلاغيّة، واعتنائها بأسلوب التركيب، من خلال بحثها في الأغراض، وعنايتها بالمقام الّذي له دور في ترتيب الجملة.

وعن الخاتمة فقد تضمّنت أهمّ ما توصّل إليه البحث من النّتائج من خلال ما تمَّ عرضه من آراء.

وقد تنوّعت مراجع البحث بين الكتب التراثيّة والكتب الحداثية؛ نذكر أهمّها:

"الكتاب" لـ "سيبويه"، و"شرح المفصّل" لـ "ابن يعيش"، و"الأصول في النّحو" لـ "ابن السرّاج"، و"دلائل الإعجاز" لـ "الجرجاني"، و"في علم النحو" لـ "أمين علي السيّد". وغيرها من الكتب.

والمنهج المتّبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي، إضافة للمقارن، لما يستدعيه الموضوع من عرض للآراء والموازنة فيما بينها.

ومن الصّعوبات التي اعترضت سبيل البحث هي ضيق الوقت مع ما تتطلّبه طبيعة الموضوع من إلمام بشتّى جوانبه للتمكّن من استخلاص نتائج دقيقة ومضبوطة.

ولا يسعني في الأخير إلاّ التوجّه بالشّكر للأستاذ المشرف، على ما قدّم من نصائح وتوجيهات.

مـــدخـــل
قرينـة الرتبـة

أوّلا:القريـنـة

1-مفهومها (لغة واصطلاحا):

يبدو مفهوم (القرينة) من خلال النّظر في المعجمات اللّغوية أنّها تدور حول معانٍ متقاربة، وتكاد تكون واحدة؛ أهمّها: المصاحبة والتّلازم، جاء في الصّحاح: «قَرنتُ الشَّيءَ بالشَّيءِ: وصَلْتهُ بِهِ، والقَرنُ البَعِيُر المَقْرُونُ بِآخَر، وَقَارَنْتُهُ قِرَانًا: صَاحَبْتُهُ، وَالقِرَانُ: الجَمْعُ بَيْنَ الحَجِّ وَالعُمْرَة، وأَنْ تَقْرِنَ بَيْنَ تَمْرَتَيْنِ تَأْكُلُهُمَا»[1]، وغير بعيد عن هاته المعاني ما جاء في تاج العروس من أنَّ: «القَرَنُ: الشَّيْطَانُ المَقْرُونُ بِالإِنْسَانِ لَا يُفَارُقُهُ (...) والقَرِينَةُ: النَّفْسُ(...) وإِنَّمَا سُمِّيت الزَّوجَةُ قَرِينَةٌ؛ لِمُقَارَنَةِ الرَّجُلِ إِيَّاهَا»[2].فجميع ما ذكر من ألفاظ تدلّ على الجمع والمصاحبة والملازمة والارتباط.

أمَّا مفهوم القرينة اصطلاحا نجده لا يبتعد عن معناها اللّغوي، والارتباط واضح بينهما فقد وردت عند الجرجاني (ت816هـ) في تعريفاته بأنَّها: « أمر يشير إلى المطلوب»[3]، وهذا الأمر قد يكون لفظًا أو معنًى، أو ربّما حالة معيّنة يُتوصّل بها إلى المراد من المشار إليه. ومن المحدثين من حاول تعريفها بأنّها: « الدّلالة اللّفظية أو المعنوّية الّتي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدُّخول فيه»[4]،

---

[1] الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990م، 2181/5، مادة (ق ر ن)، وينظر، ابن منظور، لسان العرب، اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1419هـ-1999م، 139/11، مادة (ق ر ن).

[2] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، التراث العربي، الكويت، ط1، 1421هـ-2001م، 541/35_543، مادة (ق ر ن).

[3] الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، دط، دت، ص 146.

[4] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، عمان، الأردن، ط1، 1405هـ، 1985م، ص 186.

حيث تصبح مَعْلَمًا على معنىً بذاته تحدّه، وتمنع وتنفي غيره من المعاني التي يُحتمل أن تنضوي ضمن هذا الدّال.

فارتباط مفهوم القرينة اصطلاحًا بما ورد في المعاجم من معانٍ لغوية لها غير خافٍ؛ فجميع تلك المعاني تشكّل جوهر القرينة وقوامُها؛ فالأمر المُشير مصاحب وملازم للمُشار إليه، وكذلك الأمر بالنسبة للدّلالتين اللفظيّة والمعنويّة اللّتين تقومان بتخصيص المدلول وصرفه إلى وجهة محدّدة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ نحاتنا القدماء لم يستخدموا مصطلح (القرينة)، وإنّما عبّروا عنه بألفاظ أُخر من مثل: الآية، والرابط، والدليل، والأمارة، والدّلالة. فسيبويه (ت 180هـ) استخدم مصطلح (الآية) عوضًا من القرينة، وذلك عندما عرض لظاهرة حذف المبتدأ بالاعتماد على القرائن الحالية، يقول: «وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آيةً لك على معرفة الشّخص فقلت: عبد الله وربّي، كأنّك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصّوت فصار آيةً لك على معرفته فقلت: زيد وربّي»[1] فالصّوت قرينة على صاحبه .

أمّا المبرّد (ت285هـ) فاستخدم الرّابط عند حديثه عن التركيب، مبّينا أن اللّفظة الواحدة لا فائدة منها إلّا حين اقترانها بما يناسبها لإنتاج حدث معيّن بقوله: «اللّفظة الواحدة من الاسم و الفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام»[2]، فمفهوم القرينة قد وقر في نفوسهم إلّا أنّهم لم يعبّروا عنه بذات المصطلح.

2- أنواعـها:

---

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، 130/2.

[2] المبّرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشوؤن الإسلامية، القاهرة، ط2، 1399هـ-1979م، 126/4.

تعمل القرائن على توضيح العلاقات القائمة بين الألفاظ المكوّنة للجمل باعتبارها بؤرة التحليل اللّغوي. غير أنّ النحاة القدماء لم يُوولوها اهتمامهم، وذلك لانشغالهم بقرينة واحدة وهي العلامة الإعرابيّة، محاولةً منهم تفسير مختلف الظّواهر اللّغوية، وتلك التغيّيرات الّتي تطرأ على الألفاظ بتغيّر العوامل الدّاخلة عليها؛ مؤسّسين بذلك نظرية العامل مسخّرين كل القرائن لخدمة العلامة الإعرابيّة، وكأّنها وحدها هي الغاية ممّا أدّى إلى تعسّف شديد وتكلّف أخرج العبارة أحيانا عن وجهها، مبتعدين عن الوصف العلمي والموضوعي للّغة[1]، وإذا نظرنا إلى علمائنا الأوائل فإننا نجد «أوّل من حاول الاهتمام بقرائن الجملة مجتمعةً هو الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) فيما سمّاه بالّنظم»[2]، وقد أشار(تمّام حسّان) إلى هذا بقوله: «ولعلّ أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقيّة في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني (...) وقد كتب دراسته الجادّة في كتابه "دلائل الإعجاز" تحت عنوان النظم»[3]، إلاّ أنّ (الجرجاني) لم يكن يهدف لدراسة النّحو بقدر ما توخّى الفائدة المترتّبة على الاستعمال الصحيح لوجوه كل باب نحوي وفروقه، كذلك عدّ الصواب النحوي مطيّة لتحقق جمال الأسلوب والعبارة، وهو بذلك لم يقدّم في نظريته (النّظم) ما يُعتبر نظامًا متكاملاً في النّحو[4].

ومن المحدثين نجد (فاضل السامرائي) في كتابه (الجملة العربية والمعنى) يذكر أنواعًا من القرائن يردّها جميعًا إلى الحال والمقال، مقسّما الكلام إلى ضربين «ضرب لا يحتاج إلى قرينة وهو ما وافقت دلالته الظاهرة دلالته الباطنة من غير إبهام أو احتمال آخر في المعنى و ذلك نحو ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ

---

[1] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، دط، 2001م، ص112.

[2] نفسه، ص133.

[3] تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1425هـ- 2004م، ص 186.

[4] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 113-114.

ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:163]. وضرب لا يَتَّضح مقصوده إلاّ بقرينة كقولك (رأيت أسدًا بمعنى الشّجاع أو (رأيت عينًا) بمعنى الجاسوس أو (هذا بحرٌ) أيْ جواد، فإنّه لا تتّضح هذه المعاني إلّا بالقرينة التي تصرفه عن معناه الحقيقي أو تصرفه إلى أحد المعاني المشتركة»[1]. وقد عدّد أنواعا من القرائن*.

أمّا من قسّم القرائن وبيّن أنواعها وقدّمها نظريّة نحويّة متكاملة قاصدًا بها بديلاً ناجعًا لنظريّة العامل فهو (تمّام حسّان) في كتابه (اللّغة العربية معناها ومبناها). وقد أفاد من نظريّة النّظم، وبخاصّة ما جاء به (الجرجاني) من مفهوم تحت مصطلح (التعليق) وقسّمها إلى نوعين: قرائن معنوية؛ ولهذا القسم من القرائن أهميّة بالغة، تتجلّى من خلال ربط أجزاء الجملة بعضها ببعض، واتّساقها داخل التركيب، وذلك للتوصّل إلى المعنى النحوي[2]، وتتمثل في: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة. وقرائن لفظيّة؛ وتتمثل فيما يلاحظ بالعين المجرّدة على مستوى الشّكل الظاهر للتركيب، «والقرينة اللّفظية هي عنصر من عناصر الكلام يُستدلّ به على الوظائف النحوية، فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك»[3]، وتتمثل في: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والتنغيم.

3- أهمـيّتها:

---

[1] فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ-2000 م، ص59.

*وتتمثل في: القرينة اللفظية، والقرينة العقلية، والمعنوية، والحالية، والسياق والمقام، والنغمة الصوتية، والعلمية، والوقف والابتداء، والفهم العام لأهل اللّغة، والحسية، ينظر، نفسه، ص60 وما بعدها.

[2] ينظر، كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1، 2009م، ص133.

[3] تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ-1993م، ص07.

يعتبر الفهم والإفهام هو الغرض الأساس في إنشاء أيّ نص من النصوص «فالمتكلم في أثناء حديثه يقوم بتنظيم كلامه بكيفيّة خاصّة، على منوال معين، ترتبط فيه الكلمات، بعلاقات صوتيّة وصرفيّة معيّنة، كي يتسنّى للمتكلّم التعبير عن غرضه، ويمكّن سامعيه من فهمه معتمدًا على القرائن التي تُعين على الإفصاح عن المقصود، وهذه القرائن يدركها المتكلم سليقة دون شعور منه، فيستعين بها في فهمه وإفهامه جمل اللغة»[1]، وتحقّق عملية الفهم لا يتأتّى إلا من خلال النّظر في مختلف العلاقات القائمة بين المباني المكوّنة للتراكيب، ولهاته العلاقات دور هام في تأدية المعنى[2].

وقد وجّه النّحاة عنايتهم بالتركيب ومختلف العلاقات القائمة فيما بين الوحدات اللغوية المكونة له؛ ذلك أنّ «مهمّة الباحث النحوي أمام "الجملة" هي تصنيفها، وشرح طريقة بنائها، وإيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء، وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصرها، والعلامات اللغوية الخاصة بكل وظيفة منها، ثم تعيين النموذج التركيبي الذي ينتمي إليه كل نوع من أنواع الجمل»[3]، ويتم هذا بمحاولة معرفة تفاعل الوحدات اللغوية المكوّنة للجمل، وكيفيّة ارتباطها بوشائج تجعل منها بناءً متماسكا يؤدّي غرضًا معينًا، سليم المبنى والمعنى معًا، وهنا يبرز دور القرائن اللغوية، فالقرينة عنصر فعّال داخل الجملة؛ إذ بها تُعرف مقاصد الكلام، من خروجه عن معناه الظاهر إلى معانٍ خفيّة؛ من ذلك خروج الحقيقة إلى المجاز أو الخبر إلى الإنشاء، وبها يُعرف المحذوف لقرينة لفظية أو مقاميّة، كذلك عَوْد الضّمير وإنْ لم يكن مذكورا في ظاهر الكلام[4].

---

(1) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص20.

(2) ينظر، شوكت علي عبد الرحمن درويش، الرخصة النحوية، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الأردن، دط، 1425هـ - 2004م، ص186.

(3) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، مصر، دط، 2003، ص19.

(4) ينظر، فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان، الأردن، ط2، 1427هـ - 2007م، ص34.

وقد جاء (تمّام حسّان) من خلال تقسيمه للقرائن النحوية إلى لفظيّة ومعنويّة بنظرية (تضافر القرائن) ، وحاول من خلالها الاستغناء عن نظرية (العامل) التي قال بها النحاة، يقول بشأنها: «إذا كان العامل قاصرا عن تفسير الظواهر النحويّة والعلاقات السياقيّة جميعُها.فإنَّ فكرة القرائن توزّع اهتمامها بالقِسطاس بين قرائن التعليق النّحوي معنوِيِّها ولفظيِّها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر ممّا تعطيه لأيّة قرينة أخرى من الاهتمام»[1].

فلتحديد وظيفة (الفاعل) على سبيل المثال نخضعه لنظرية (تظافر القرائن)، وعليه يجب أن يكون:

اسما _____ قرينة الصّيغة.

مرفوعًا _____ قرينة العلامة الإعرابية.

مسندا إليه _____ قرينة الإسناد.

متأخرًا عن الفعل _____ قرينة الرتبة.

و يجب أن يكون الفعل معه:

مبنيا للمعلوم _____ قرينة الصيغة.

مسندا إلى المفرد الغائب _____ قرينة المطابقة.

ومن خلال النظر إلى جميع هاته القرائن التي تعدّ دلالات على الوظيفة نحكم بأنّه (فاعل) وينطبق هذا التحليل على سائر الوظائف النحوية. وبذلك يبرز دور كلّ قرينة على حدة، وأهمّيتها في الاشتراك مع غيرها لإيضاح المعنى.

---

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص232.

ثانيا: الرتبة

1- مفهومها (لغة واصطلاحا):

ورد المفهوم اللّغوي للرتبة بمعانٍ عديدة، نختار منها ما يقترب من المفهوم الاصطلاحي لها، فقد جاء في لسان العرب: «رَتَبَ الشَّيء يَرْتُب رُتوبًا، وتَرَتَّبَ: ثَبَتَ فلمْ يَتَحَرَّك»[1] وفي تاج العروس:«رَتَبَ الشَّيءُ يرْتبُ رُتوبًا، ثبتَ و دَامَ و لمْ يَتحَرَّك كتَرتَّب، و عيْشٌ راتِبٌ ثابِتٌ دائم (...) والرتبة بالضّم، و المرتبة: المنزلة عند الملوك ونحوها»[2].

فالرتبة لغة تعني الثبات والدوام، كما تعني المنزلة والمكانة الرفيعة. أمّا اصطلاحا فتعني «الموقع الذِّكري للكلمة في جملتها، فيقال: رتبة الفاعل التقدم على المفعول، ورتبة المفعول التأخّر عن الفاعل ورتبة المبتدأ أن يتقدّم على الخبر ورتبة الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ»[3]، فهي على هذا «قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتَّبين من أجزاء السياق يدلّ موقع كلّ منهما من الآخر على معناه» [4]، فالكلام في اللّغة العربية يتألف وفق نظام معين، و ترتيب خاص يحكم أجزاءه، و بذلك يكون لكلّ جزء منه رتبة وموقعًا، وذلك طبعًا حسب سياقات الكلام إذ إنَّ للسياق دور هام في نظم الكلام على طرق وسبل مخصوصة، فالرّتبة كذلك «تعني ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي»[5]، وارتباطها بالسياق الذي يتشكّل من عناصر عديدة، كظروف الخطاب، وأحوال المخاطِب والمخاطَب يُمكّننا من القول بأنّها: «قرينة نحويّة ووسيلة أسلوبيّة، أي

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، 128/5، مادة (ر ت ب).

[2] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي هلالي، التراث العربي، الكويت، ط2، 1407-1987م، 481/2-482، مادة (ر ت ب).

[3] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 92.

[4] تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص209.

[5] فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1397هـ-1977م، ص186.

إنّها في النّحو قرينة على المعنى وفي الأسلوب مؤشّر أسلوبي ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى أدبي»[1].

فمعنى الرتبة في مجالها النحوي يتّصل بما جاء في المعاجم اللغوية من الثّبوت والدّوام، والمرتبة التي تعني موقع الكلمة داخل السياق.

2- أنواعها:

الألفاظ في اللغة العربية لا تلزم ترتيبا قارّا في جميع الأحوال، فهناك ما يلزم موقعه لا يبرحه، ومنها من لا يلزمه لدواعٍ أسلوبية تضطرّ المتكلم إلى الإخلال بالترتيب الأصلي للجمل، على هذا قام النحاة برصد هاته الظاهرة؛ (ظاهرة الرتبة في النحو العربي) وصنّفوها إلى نوعين: رُتب محفوظة وأخرى غير محفوظة. و هذا من خلال النظر إلى موقع الكلمات داخل سياقاتها «والمعروف أن الموقع لا يكون منسوبا إلى الكلمة المفردة، وإنّما يكون حين توجد الكلمة في سياق يربطها بكلمات أخرى في الجملة أو النصّ، فكلمة الموقع عبارة عن مكان الكلمة بالنسبة لما يصاحبها من الكلمات» [2]، و فيما يأتي بيان لنوعي الرتبة في النحو العربي:

أ/ **الرتبة المحفوظة:** وهي عبارة عن تلك الألفاظ التي أوجب النظام اللّغوي تموقعها في مكان ثابت تعرف به و يعرف بها، وهي «قرينة لفظيّة تحّدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها بحيث لو اختلّت لاختلّ الترتيب باختلالها»[3] وقد حدّد ابن السرّاج (ت 316هـ) الأشياء التي لا يجوز تقديمها أو تغيير موقعها، وتتمثل في الصّلة على الموصول، والمضمر على الظاهر، والصفة على الموصوف، وجميع توابع الإسم إذ تدخل في حكم

---

[1] تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني،ص91.

[2] حسين رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1426هـ-2005م، ص 19.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

الصفة، والمضاف إليه على المضاف ، وما عمل فيه حرف أو اتّصل به حرف زائد لا يقدّم على الحرف، وما شُبّه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يُقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدّم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرّف لا يقّدم عليها ما بعدها، والصفات المشبّهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل [1]، وجميع هاته المسائل لا يحِقّ للمتكلم التصرّف في إعادة ترتيبها؛ ذلك أنَّ اللّغة العربية قد أوجبت مراعاة الترتيب بين العناصر المؤلّفة للجمل والتراكيب أو بين بعض هذه العناصر، فأصبحت بذلك بمثابة القواعد والأسس الراسخة التي لا تقبل التغيير ولاالتبديل[2].

وقد علّل النحاة لهاته المسائل فهي «رتبة في نظام اللغة و في الاستعمال في الوقت نفسه»[3]، وتتعلّق بالقوانين التي تحكم اللغة وتركيبها و تآلف عناصرها، فالصّلة لا يجوز تقديمها على الموصول لأنها كبعضه [4]، فلا تتصوّر أن يتقدّم بعض الشيء أو جزء الشيء عليه.

ولأنّ الغرض الأساسي لإنشاء اللغة هو التّواصل من أجل الفهم والإفهام مُنع التقديم؛ لأنّ «الموصولات كلها مبهمة المدلول غامضة المعنى فلا بدّ لها من شيء بعدها

---

[2] ينظر، ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، دط، دت، 2/222-223، وتمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، دط، دت، 1420هـ، 2000م، ص84 ،وحسين رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، ص216 وما بعدها.

[3]ينظر، حسين رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، ص93.

[4] تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص91.

[5] ابن السراج، الأصول في النحو، 2/223، وينظر، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ-1985م، 2/232.

واجب التأخير عنها يزيل إبهامها وغموضها»[1]، كذلك بالنّسبة للصّفة والموصوف، فالصّفة تلزم موصوفها ولا يكون ذكرها إلّا بعده «لأنّها مكملة له، ومتمّمة له أشبهت الجزء منه»[2]، وقد تنبّه ابن جنّي (ت392هـ) لمسألة حفظ الرتبة، يقول: «ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصّفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه (...) ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ولا شيء مما اتّصل به، ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطًا كان أو قسمًا أو غيرهما»[3]، والملاحظ على هذا النمط من الرتبة أنّه يعكس لنا نظاما محكما للغة عرفت بالدّقة والوضوح، « فالمتحدّث إذا وافق كلامه النسق المتعارف عليه، فإنّ لنا أن نقول: إنّ كلامه ذاك جاء على الطّريقة التي هي موجودة في ذهنه لتلك اللغة وهي موجودة أيضا لدى أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه، ولم يكن خارجا عن قوانينها»[4].

ب/الرتبة غير المحفوظة:

حدّد النحاة كذلك تلك الألفاظ التي تكون عرضة للتقدّم تارة، وللتأخّر تارة أخرى، فهي «رتبة في نظام اللّغة لا في استعمالها لأنها في استعمال معرضة للقواعد النحوية من حيث عوْد الضّمير، ثم للاختيارات الأسلوبية من حيث التقديم والتأخير» [5]. ومن أمثلة هذا النمط من الرتبة، رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، والفعل

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، دت، 373/1.

[2] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 332/2.

[3] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط2، دت، 385/2-387.

[4] سليمان بوراس، القرائن العلائقية وأثرها في الإتساق"سورة الأنعام أنموذجا" دراسة وصفية إحصائية تحليلية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص 82.

[5] تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص94.

ومفعوله ، ورتبة الضّمير والمرجع، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم، الظرف أو الجارّ والمجرور وما يتعلّقان به، اسم كان وخبرها، ورتبة المفعولين بين بعضهما البعض[1].

حيث يتاح للمتكلم حريّة التصرف في تقديم وتأخير عناصر الجملة، وتغيير مواقعها حسب حاجته وغرضه الذي يرمي إليه فهي «رتبة مجردّة في الذهن تمثل أصلاً من أصول النحو صالحا لأن يُعدل عنه إلى ظاهرة التقديم والتأخير وهي ظاهرة مرتبطة بالأسلوب الذي هو عمل فردي في الأساس »[2]، ولذلك نجد أنّ البلاغيّين قد عُنُوا بهذا النّمط أشدّ عناية وعَدوّه مجالاً من مجالات التخيّر النحويّ الموجب للمزيّة في نظرهم[3].

وممّا تقدّم نلحظ الفرق بين نمطي الرتبة في إنّ المحفوظة تعد مخالفتها من قبيل الرخصة النحويّة التي تحقق بشروط أهمّها أمن اللّبس وألاّ تُفضي مخالفتها إلى فساد في التركيب يؤدي بنا بدوره إلى فساد المعنى، أمّا غير المحفوظة فمخالفتها تعد من قبيل الأسلوب، إذ يؤدّي التقديم والتأخير إلى إنشاء دلالات جديدة حسب مقاصد المتكلم والمعاني الّتي ينشدها[4].

فقرينة الرتبة إذن هي إحدى القرائن اللفظية التي تنهض مع غيرها من القرائن سواء اللّفظية منها أو المعنويّة لتحديد الوظائف النحوية لمختلف الأبواب، فهي إن كانت محفوظة دلّت على الباب النّحوي من خلال التزامها موقعها، وإن كانت غير محفوظة عُدَّت وسيلة أسلوبية لإضفاء دلالات متباينة للتركيب الواحد.

---

[1] ينظر، تمام حسان الخلاصة النحوية، ص86 واللغة العربية معناها ومبناها، ص207، وحسين رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي، ص126 وما بعدها.

[2] تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص86.

[3] ينظر، حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م،ص186.

[4] ينظر، تمام حسان الخلاصة النحوية، ص83.

الفصـــل الأول

قرينة الرتبة عند النّحاة

أوّلا: الجملة عند النحاة العرب

1- تصوّر النّحاة بين الجملة والكلام

لم يتّفق النحاة على تعريف واحد للجملة، ولعل هذا الاختلاف راجع لعدم ورود المصطلح في أول كتاب وصلنا في النحو وهو (الكتاب) لسيبويه، وقد ذكر الدارسون إنّ أول ظهور لمصطلح (الجملة) كان عند المبرّد (ت285هـ) في كتابه (المقتضب)[1]، حيث نجده يقول: «وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب »[2]، كما استخدمها ابن السراج (ت316هـ) من بعده يقول: « فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب »[3].

والخلاف بين النحاة في تحديد الكلام والجملة أدّى لنشوء فريقين؛ الأول منهما يجعل الجملة والكلام شيئا واحدا، والآخر يفرق بينهما.

أمّا الفريق الأول فأول من يمثله (سيبويه) الذي يرد عنده مفهوم الجملة بمصطلح الكلام، ونلمس ذلك في قوله: «ألا ترى لو قلت: (فيها عبد الله) حسن السكوت وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك: (هذا عبد الله) »[4]، والظاهر من قوله بالاستغناء هو حصول الفائدة التي يستغني فيها السامع عن الزيادة في الكلام.

وتابعه في هاته التّسوية ابن جنّي (ت 392هـ) بقوله: «أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويّون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضُرب سعيد،

---

(1) ينظر، فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة العربية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1408هـ-1987م، ص21.

(2) المبرّد، المقتضب، 146/1.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو،74/1-75.

(4) سيبويه، الكتاب، 88/2.

وفي الدار أبوك(...)، فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»[1]، فاشترط في الكلام الاستقلالية والإفادة وعقّب أنه ما يعرف عند النحاة بالجمل.

وعلى هذا المذهب في التسوية سار الزمخشري (ت 538 هـ) الذي يقول بشأن الكلام: «هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك ضُرب زيد وانطلق بكر، ويسمّى جملة »[2]، والملاحظ أنه يشترط الإسناد فقط ولا يشترط الإفادة.

وأمّا الفريق الثاني فقد فرّقوا بينهما ويرون أنّ الجملة غير الكلام، وأبرز من يمثّل هذا الاتّجاه رضي الدّين الاستراباذي (ت686هـ)، وابن هشام (ت761هـ).

فالاستراباذي يفرّق بينهما بأن جعل الجملة أعمّ من الكلام بقوله: « والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو، لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف مع ما أسندت إليه والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس»[3]، وهو بذلك يجعل الفيصل بينهما الإسناد الأصلي* بحيث يشترطه في الكلام ولا يشترطه في الجملة، وبذلك يصبح الكلام أخصّ والجملة أعمّ.

---

[1] ابن جني، الخصائص، 17/1.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت، 18/1.

[3] الرضي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996م، 33/1.

*الإسناد الأصلي يكون بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، أمّا غير الأَصلي كالذي بين المشتقات ومعمولاتها.

وما عبّر عنه (الاستراباذي) هو ما ذهب إليه (ابن هشام) في جعل الجملة أعم من الكلام، يقول: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيد قام)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضرب اللص) و(أقائم الزيدان) و(كان زيد قائما) و(ظننته قائما) وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس (...) والصواب أنها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام»[1]، نلاحظ أن (ابن هشام) أضاف الفعل المبني للمجهول ومبتدأ الوصف، و أضاف الجملة المنسوخة، فهو يعتبرها توفرت على شرط الإسناد.

ويمكن أن نمثل رأي (ابن هشام) في التفريق بين الجملة والكلام في هذا المخطط:

- التركيب الإسنادي
  - ← إفادة = كلام.
  - ← دون إفادة = جملة.

وقد سار على هذا المذهب وتابعهم في التفريق بين الجملة والكلام الإمام السيوطي (ت911هـ)[2].

والخلاف بين القدماء في أمر التسوية والتفريق بين الجملة والكلام نجده ممتدا إلى العصر الحديث؛ حيث إن هناك من يسوي بينهما، ويعدّهما مترادفين، وهناك من خالف ذلك.

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تدقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1429هـ – 2009م، ص305.

[2] ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1418،1هـ–1998م، 1/49–50.

من الذين جعلوا الكلام مرادفا للجملة (عباس حسن)، حيث اشترط فيهما التركيب والإفادة والاستقلالية؛ يقول: «الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقلّ»[1]، وهو بذلك جمع بين رأي كل من (ابن جني والزمخشري).

كما نجد (فاضل صالح السامرائي) يذهب إلى ما ذهب إليه (عباس حسن)، ويرى أنّ الجملة والكلام ما اجتمع فيهما التركيب والإفادة، بقوله: «إن الجملة لابد أن تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثا، فلو رتبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة ومعنى ما، لم يكن ذلك كلاما فلو قلت (سوف محمد حضر) أو (سمع نام لم) أو (ما خالد منطلقا أبوك) لم يفد ذلك شيئا»[2]، إذ لا فائدة من رصف الكلمات بعضها إلى بعض، من دون ربط منطقي أو دلالي يفيد معنى يفهمه السامع لمثل هاته العبارات.

وممّن سار على مذهب التفريق، ورأى برأي الذين جعلوا الكلام أخصّ من الجملة (عبد السلام هارون) الذي يرى: «أنّ الكلام أخصّ من الجملة والجملة أعمّ منه»[3]، ويبرّر لما ذهب إليه بقوله: «وإنّما كان الكلام أخصّ من الجملة؛ لأنّه مزيد فيه قيد الإفادة»[4].

فكلّ تركيب أدّى معنى مفيدا فهو كلام وإلاّ فهو جملة؛ كصلة الموصول، وكجملة الشرط وحدها، وجملة الجواب وحدها، ذلك أنّ جملة الصلة غير مقصودة لذاتها، وجملة الشرط انتفت منها الإفادة[5].

---

(1) عباس حسن، النّحو الوافي، 16/1.

(2) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص07.

(3) عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، مصر، ط5، 1421هـ –2001م، ص25.

(4) نفسه، ص25.

(5) ينظر عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، ص25.

كما نجد (خليل أحمد عمايرة) يرتضي ما ارتضاه (الزمخشري وابن يعيش) حدّا للكلام، حدّا للجملة –على حدّ تعبيره– إلا أنه يخالف (الزمخشري) ومن تبعه في اعتبار الكلام هو الجملة، كما يخالف (ابن هشام) ومن سار على نهجه في عد الكلام أخص منها، ويرى «أن الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه، فقام زيد جملة، وزيد مجتهد جملة، وصه جملة، وأفّ جملة، والنار جملة (...)، وإن تدرس تنجح جملة (...) ووالله إن محمدا الرسول جملة»[1]، معتبرا أن جميع هاته الجمل تؤدي بلبناتها معنى يحسن السكوت عليه، إذ لو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى[2].

والكلام عنده ما تآلف من عدد من الجمل لأداء معنى أعم مما في الجملة، وأشمل، ولأجل ذلك يقال؛ القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب[3].

وعلى هذا فالجملة عنده ما أدى معنى ما؛ ولو كان في لفظة واحدة، نقيض ما اشترطه في الكلام من تآلف وتتالي عدد من الجمل.

2- أنواع الجملة العربية:

(1) خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدّة، السعودية، ط1، 1404هـ – 1984م، ص78.

(2) ينظر، نفسه، ص78.

(3) ينظر، نفسه، ص78.

حظيت الجملة العربية باهتمام النحاة قديما وحديثا، وذلك بدراسة نظامها من حيث تأليفها وما يطرأ عليها من ظواهر، كما اهتموا بتحديد أنواعها وتبيان أقسامها، وأشهر تقسيم للجملة العربية هو التقسيم الثنائي إلى: الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وقد عبر (سيبويه) عن هذين القسمين في (باب المسند والمسند إليه) بقوله: «وهما مما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ به والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله. فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌ من الآخر في الابتداء»[1]، فالمثال الأول يعبر عن الجملة الاسمية التي تبدأ باسم، والثاني عن الجملة الفعلية التي تبتدأ بفعل.

غير أنّ الزمخشري (ت538هـ) يقسمها إلى أربعة أنواع، وذلك عند حديثه عن جملة الخبر يقول: «والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكر إن تعطه يشكرك وخالد في الدار»[2].

وقد عقّب ابن يعيش (ت643هـ) على هذا التقسيم منتقدا؛ وقال إن الجملة قسمين: فعلية اسمية؛ لأن الشرط في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين؛ وهما جملة الشرط وجملة جواب الشرط. والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل[3].

وهناك من النحاة من قسم الجملة إلى ثلاثة أقسام وهو ابن هشام (ت761هـ) في (المغني) يقول: «فالاسمية هي التي صدرها اسم كـ (زيد قام) و(هيهات العقيق) و(قائم الزيدان) عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون. والفعلية هي التي صدرها فعل كـ (قام زيد) و(ضُرب اللّص) و(كان زيد قائما) و(ظننته قائما) و(يقوم زيد) و(قم)، والظرفية هي المصدرة

---

(1) سيبويه، الكتاب، 23/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 88/1.

(3) نفسه، 88/1.

بظرف أو مجرور نحو (أعندك زيد) و(أفي الدار زيد) إذا قدّرت زيدا فاعلا بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاسم المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما»[1]، وقد ردّ (ابن هشام) الجملة الشرطية التي قال بها (الزمخشري) إلى قسم الجملة الفعلية[2]، فالجملة عنده: اسمية وفعلية وظرفية.

واحتكام القدماء في تصنيفهم أقسام الجمل إنما هو معيار شكلي بحت، وذلك من خلال النظر لما تصدرت به الجملة.

وإذا جئنا للمحدثين فإنّنا نجدهم يقفون من معيار القدماء في تصنيف الجمل موقفا ناقدا؛ يرون فيه أنّ الربط بين نوع الجملة ونوع الكلمة المتصدّرة أساسٌ واهٍ ولا يطّرد، يتضمّن مآخذ شتى تصل إلى حدّ التناقض مع واقع اللغة[3].

وقد اهتمّ الدّارسون المحدثون بالجملة، وتقسيماتها، شأنهم في ذلك شأن القدماء. واختلفت تقسيماتهم باختلاف وجهات نظر أصحابها، ومن بين المحاولات التي قدمت في هذا المجال؛ نجد محاولة كلّ من: مهدي المخزومي، وعبد الرحمن أيوب، ومحمد حماسة عبد اللطيف.

فقد قسّم (محمد حماسة عبد اللطيف) الجملة إلى ثلاثة أقسام: الجمل التامة، ويقصد بها الجمل الإسنادية؛ والتي يكون الإسناد فيها مقصودا بالذات، ويلزم فيها تضامّ عنصري الإسناد، وتشمل الجملتين؛ الاسمية والفعلية، والجمل الموجزة، وهي تلك الجمل التي يذكر

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، ص306.

[2] ينظر، نفسه، ص306.

[3] علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1428هـ- 2007م، ص34.

فيها أحد طرفي الإسناد، ويحذف الطرف الآخر، والجمل غير الإسنادية، ويقصد بها ما يعدّ جملاً إفصاحية، وهي تلك الجمل المعبّرة على شتّى الانفعالات كالتّعجب والمدح أو الذّم[1].

أمّا(عبد الرحمن أيوب) فنجد تصنيفه قائما على أساس الإسناد، وعلى ذلك فلديه، الجمل الإسنادية وقصرها على الاسمية والفعلية، والجمل غير الإسنادية، وتشمل، جملة النداء، وجملة نعم و بئس ، وجملة التعجب[2].

أمّا(مهدي المخزومي) فلم يخرج عن القسمين المعروفين(الفعلية والاسمية) إلاّ أنّه انتقد معيار الصدارة، وعدّه تحديدا ساذجا قائما على أساس من التفريق اللّفظي المحض[3].

واستند لطبيعة المسند في الجملة، وعدّه الفيصل في التمييز بين النوعين.

غير أنّ تعدّد التقسيمات للجملة العربية- قديما وحديثا- مهما تباينت واختلفت باختلاف كلّ دارس ومنطلقاته الفكرية، فجميعها لا تختلف في وجود قسمين رئيسيين هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وهذا ما عبّرعنه بعضهم[4].

أ / الجملة الاسمية:

- ✓ **تعريفها بين القديم و الحديث:**

---

(1) ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، ص78 وما بعدها.

(2) ينظر، عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسّسة الصباح، الكويت، دط، دت، ص129.

(3) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ -1986م، ص39.

(4) ينظر، فتحي عبد الفتّاح الدجني، الجملة العربية نشأة وتطورا وإعرابا، ص81.

تلتقي تعريفات القدماء للجملة الاسمية؛ وذلك من خلال تحديدها اعتمادا على الكلمة الواقعة في الصدارة، يعرّفها ابن يعيش(ت643هـ) بقوله: « وأما الجملة الاسمية فأن يكون الجزء الأول منها اسما، كما سمّيت الجملة الأولى فعلية؛ لأنّ الجزء الأول فعل وذلك نحو زيد أبوه قائم »[1]، ويشترط في الاسم الواقع صدر الجملة أن يكون ركنا إسناديا، فلا عبرة بالعناصر غير الإسنادية سواء كانت أسماء أو أفعالا أو حروفا[2]، من نحو قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ تَخۡرُجُونَ ﴾[القمر: 07]، وقوله تعالى:﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: 81]، فرغم تصدرها بأسماء، إلاّ أنّها ليست بجمل اسمية في نظر النحاة؛ لأنّها ليست ركنا إسناديا في الجملة[3].

إلاّ أنّ المحدثين؛ منهم من سار على نهج النحاة القدماء في الاعتداد بالصّدارة، ومنهم من خالفهم واعتبر تحديدهم لا يتوافق وطبيعة الواقع اللُّغوي.

من المحدثين الذين انتهجوا نهج النّحاة القدماء، (شوقي ضيف)، يقول بشأن الجملة الاسمية بأنّها المبتدأة عادة باسم مرفوع، تنضمّ إليه صفة مشتقّة مرفوعة فيكوّنان جملة تامّة دالّة على مضمون واضح نحو: (زيد حاضر، علي مسافر، هند متفوقة)[4].

ومن الذين خالف الرأي السابق (مهدي المخزومي)؛ الذي احتكم لطبيعة المسند في الجملة، فإن كان اسما عدّت اسمية، وإن كان غير ذلك فليست اسمية، وهي في نظره ما دلّ المسند فيها على الدوام والثبوت، أو التي اتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 89/1، وينظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ص306، والسيوطي، همع الهوامع، 50/1.

(2) ينظر، علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسّسة المختار، ط1، 1428هـ-2007م، ص17.

(3) ينظر، علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص18.

(4) شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، دت، ص249، وينظر، فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، سورية، ط5، 1409هـ-1989م، ص19، وأحمد محمد قدّور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 1429هـ-2008م، ص275.

متجدد[1]، ومن المعروف أنّ الدّلالة على الثبوت من خصائص الاسم وحده، و عليه فالجملة الاسمية ما خلت من الفعل.

ركـناها:

تتألف الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر، فالأوّل مسند إليه، والثاني مسند، والجامع بينهما علاقة الإسناد وهو« نسبة أحد الجزأين إلى الآخر أعمّ من أن يفيد المخاطب فائدة يصحّ السكوت عليها أو لا، وفي عرف النحاة عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه، وفي اللّغة إضافة الشيء إلى الشيء »[2]، فالإسناد إذا علاقة قائمة بين طرفين إذ لا تكون في مفرد بل شرطها التركيب ونتاجها الإفادة التامـة للمخاطب إفادة يحسن السكوت عليها، وعماد الجملة الاسمية وقوامها: المبتدأ والخبر مجتمعيْن، ويؤكد سيبويه (ت180هـ) على حاجة المبتدأ إلى الخبر بقوله: « فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابدّ منه، وإلا فسد الكلام، ولم يسغ لك»[3] ومن ثمّ كانت حاجة كلّ منهما للآخر لتمام التركيب و بيان المعنى.

يعتبر المبتدأ الركن الأساس في الجملة الاسمية، لأنّه يأتي ابتداء وهو المحكوم عليه، فهو محور الكلام ومن أجله أنشئ، وهذا ما عبّر عنه (سيبويه) في باب الابتداء، من أنّ الابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه، والمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام[4]، فالمبتدأ في نظره كلّ اسم واقع في الابتداء، مبنيّ عليه الكلام بعده.

---

[1] ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، ص42.

[2] الجرجاني، التعريفات، ص22.

[3] سيبويه، الكتاب، 389/2.

[4] سيبويه، الكتاب ، 126/2.

ولعلّ ابن السرّاج (ت 316هـ) كان أكثر دقّة حين قدّم لنا سمات المبتدأ بشكل أوضح بقوله: « المبتدأ ما جردّته من عوامل الأسماء ومن الأفعال و الحروف و كان القصد فيه أن تجعله أولا لثان مبتدأ به دون الفعل ليكون ثانيه خبره (...)»[1]. فشرطه التجرّد من العوامل كالأفعال و الحروف، يأتي في أوّل الكلام يليه الخبر.

والمبتدأ على نوعين، وهذا بيّن من خلال تعريفات النحاة، من مثل ابن الحاجب (ت646هـ) صاحب (الكافية) يقول عنه هو: «الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر مثل (زيد قائم)، و(ما قائم الزيدان) و(أقائم الزيدان؟)»[2]، وكذلك ابن هشام (ت761هـ) الذي يقول أنه: « المجرّد عن العوامل اللفظية، مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتفى به»[3]. فكلاهما يقسّمه إلى اسم مجرد عن العوامل اللفظية، وآخر وصف رافع لاسم ظاهر بعده مكتف به، والأمر ذاته نلمسه عند السيوطي (ت911هـ)[4]، إذْ يحصره في النوعين المذكورين.

فالأول يكون اسما صريحا أو مصدرا مؤولا بالصريح[5]، مثال الاسم الصريح قولنا: محمد مجد / البحر عميق. والمؤول بالصريح من نحو، أن تصمت أنفع لك؛ أي: صمتك أنفع لك، وكقوله تعالى:﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾ [البقرة، 184]، أي: صيامكم خير لكم. والثاني، وهو ما يسمّى بالمبتدأ الوصف، فيشترط فيه أن يكون اسما حقيقيا صريحا،

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 58/1.

(2) ابن الحاجب، الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخطّ، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، دت، ص15.

(3) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، اعتنى بها محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001، ص97.

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، 308/1.

(5) ينظر، عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، دط، 1998م، ص59.

ظاهرا، وصفا مشتقا أو ملحقا به، يعمل عمل الفعل، وعلى هذا فلا يكون إلّا واحدا من الصفات التي عددها النحاة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة[1]. ويشترط فيه أن يسبق بنفي أو استفهام، يرفع بعده اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا، كقوله تعالى:﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[مريم:46]، ومن نحو قولنا: ما مذموم فاعل الخير.

أمّا الخبر فهو الركن الثاني التالي للمبتدأ في الذكر هو«الجزء المستفاد الذي يستفيده السّامع ويصير مع المبتدأ كلاما تاما، والذي يدلّ على ذلك أنّه به يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنّك إذا قلت عبد الله منطلق بالصدق والكذب إنّما وقع من انطلاق عبد الله لا في عبد الله، لأنّ الفائدة في انطلاقه وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السّامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق»[2]. فيعتبر الخبر حكما على المبتدأ والذي لا يتمّ معناه إلاّ به؛ فلا ينفكّ أحدهما عن صاحبه.

و يرد الخبر على ثلاثة أنماط هي:

[1] ينظر، علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية الجمل الظرفية – الوصفية – الشرطية، مؤسّسة المختار، القاهرة، ط1، 1428هـ– 2007م، ص92 وما بعدها.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، 87/1.

1 – الخبر المفرد: ما ليس بجملة ولا شبه جملة، يكون اسما مفردا أو مثنى أو جمعا، نكرة مشتقة متضمن لضمير يعود على المبتدأ، وفي هاته الحالة وجب المطابقة بينهما، وإن وردت نكرة جامدة أولناها بالمشتق[1].

2 – الخبر الجملة: وتكون اسمية أو فعلية، من نحو محمد صفاته حميدة، أو: الطالب ينجز الواجب. و«الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد، إلاّ أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنّه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا»[2]. وفي هذا النمط من الخبر لابدّ أن تشتمل جملته على رابط يربطها بالمبتدأ وإلاّ انفكّت عرى الإسناد، وصارت أجنبية عن المبتدأ لا يصح الإخبار بها.

3 – الخبر شبه الجملة: وهما الجار والمجرور، أو الظرف، وهما لا يعربان خبرا، وإنّما متعلّقان بخبر محذوف نحو: الكتاب في الدّرج، أمام البيت شجرة، وهذا النّمط لا يصحّ أن يخبر به عن أسماء الذوات، إلاّ إنْ صحّ تأويله كقولنا: الهلال الليلة أي: رؤية الهلال الليلة[3].

ب / الجملة الفعلية:

---

[1] صالح بلعيد، التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دط، 1994م، ص131.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، 88/1.

[3] ينظر، عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص 72–73.

- ✓ **تعريفها بين القديم و الحديث:**

إنّ ما قيل عن مفهوم الجملة الاسمية؛ في اعتماد النحاة على نوع الكلمة الواقعة صدر الجملة معيارا لتحديد نوعها وتصنيفها، هو المعيار ذاته المعتمد في الجملة الفعلية، فكلّ جملة مبدوءة بفعل؛ فعليّة لا محالة، وقد تداخل تعريف الجملتين غالبا في قول واحد، وهذا ما لاحظناه من تعريف ابن يعيش(ت643هـ) للجملة الاسمية[1]، ومن تبعه في ذلك سواء قدماء أو محدثين.

لذلك– وتجنّبًا للتكرار– سنكتفي هنا بعرض ما وُجّه من نقد لهذا المذهب من قبل المحدثين؛ وما قدّموه من مفهوم يقترب من طبيعة الجملة الفعلية، ويتوافق والواقع اللغوي، مبتعدا عن النظرة الشكلية الصّورية التي تمسّك بها النّحاة القدماء، ومن تبعهم، ومن انتهج نهجهم من المحدثين.

يرى المحدثون أنّ النحاة القدماء قد ألزموا أنفسهم بمنهج ليس من طبيعة اللّغة في شيء[2]، وذلك بعدّهم الجملة المتصدّرة باسم اسميةً ولو تضمّنت فعلاً، فقولنا: "الطّالب حضر" اسمية، أمّا إذا قلنا:"حضر الطالب" فهي من قبيل الفعلية، وهذا ما رفضه المحدثون، وعدّوه تعسّفا من قبل النّحاة، كما أنّه: « يهمل رعاية المعنى إهمالا كاملا، ويسلّم بالضّرورة إلى اختلاف الدّلالات في النّوع الواحد، أي إلى توحيد ما هو مختلف في المعنى»[3]، لذلك أعاد المحدثون النّظر في هاته المسألة، كما ناقشوا المعايير المعتمدة في التمييز بين نوعي الجملة، ورأوا أنّ المعيار الأقرب إلى البحث اللّغوي هو النّظر في طبيعة المسند، وعلاقته بالمسند إليه، وعلى هذا الأساس قدّم (مهدي المخزومي) مفهومه للجملة الفعلية بقوله: «

---

[1] ينظر، مفهوم الجملة الاسمية من هذا البحث،ص24.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص43.

[3] علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 34.

الجملة الفعلية هي الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدّد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافا متجدّدا، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلا لأنّ الدّلالة على التجدّد إنّما تستمد من الأفعال وحدها»[1].

ويتّفق (إبراهيم السامرائي) مع (المخزومي) فيما ذهب إليه، من أنّ الجملة الفعلية ما تضمنت فعلا، إلّا أنّه يُخالفه في صفة التجدّد التي ألصقها بالفعل، يقول: « أمّا نحن فنقول أنّ " محمد سافر" و" سافر محمد " جملتان فعليتان مادام المسند فعلًا وليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل، لأنّ ذلك ليس من منهجنا، ولأنّ الشواهد لا تؤيّد هذا التجدد المزعوم، وكيف لنا أن نفهم التجدّد والحدوث في قولنا " مات محمد" و" هلك خالد" و" انصرف بكر"، فهذه الأفعال كلّها أحداث منقطعة لم يكن لنا أن نجريها على التجدد » [2].

ويمكننا القول أنّ جوهر النقد المقدّم من طرف المحدثين، هو إغفال النحاة القدماء وجود الفعل في جملة تصدّرت باسم، متغاضين عمّا يضفيه الفعل من صبغة خاصة في الكلام، وأدائِه لمعانٍ لا تتسنّى تأديتها بدونه، ومردّ هذا إنّما لتخريجاتهم المنطقية، وأنّ اعتبارهم هذا لا تؤيده المعطيات الملموسة، ولا يبرّره الواقع اللغوي، كما أنّه ليست له أيّة مزيّة منهجيّة سوى أنّه يدعو إلى التثبّت بالشكليّات، ومدعاة للالتباس و مؤدٍّ إلى التعقيد[3].

وبذلك قد خالف المحدثون النحاة القدماء، باحتكامهم للمعنى، مع تدقيق النّظر في طبيعة كل لفظ في التركيب.

- ✓ **أركانها:**

---

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، ص41، و ينظر، علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص35.

[2] إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط3، 1403هـ، 1983م، ص204.

[3] ينظر، عبد القادر المهيري، نظرات من التراث العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص48.

يعدّ الفعل قوام الجملة الفعلية، وركيزتها الأساسية ثم لابدّ له من فاعل، يؤدّي معه معنى معين، يليه مفعول به إن كان الفعل متعديا.

- **الفعل:** للفعل أهميّة بالغة في سائر اللّغات، وقد حظي بالاهتمام من قبل النحاة القدماء والمحدثين على حدّ سواء «باعتباره محورا أساسا للعلاقات التركيبية المشكلة للنظرية النحوية تأثيرا و دلالة، مما جعل حضوره كثيفا في السياقات الكلامية المختلفة»[1]، فقد عُنوا به: بحدّه، وتبيان أقسامه، وأنواعه والأحكام المتعلقة به، ونلمس هذا الاهتمام من أوّل سفر من الأسفار التي أُلّفت في النحو وهو (الكتاب)، يقول سيبويه (ت180هـ) معرّفا الفعل: « وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبينت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا، يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت »[2]، وهو بذلك يبيّن أنّ الفعل كلمة اشتملت على أمرين يمثلان جوهره، وهما الحدث والزمن، وهذا الزمن قد يكون ماضيا، أو مضارعا، أو أمرا، ويؤيّد تعريفه (ابن السراج) الذي يقول:«الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ وإمّا حاضر وإمّا مستقبل»[3]، فاجتمع بذلك للفعل الدلالة على المعنى والزمن معًا.

---

(1) الأمين ملاوي، بناء الجملة الفعلية في الربع الثاني من القرآن الكريم، رسالة ماجستير(مخطوط)، جامعة باتنة، الجزائر، 2000-2001م، ص65.

(2) سيبويه، الكتاب، 12/1.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، 38/1.

وتنقسم الأفعال إلى قسمين: " متعدٍّ "؛ وهو ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يتعدّى إلى المفعول نحو: ضرب وأخذ، وقد ينصب مفعولين أو ثلاثة من غير أن يحتاج لحرف جرّ لتعديته من مثل: سمع، ظنّ، أعلم[1]، نحو: أعلم الأستاذ الطالب الامتحان سهلا.

ونوع يدعى " اللازم "، وهو ما يكتفي بمرفوعه ولا يتجاوزه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله مكتفيا به، غير محتاج إلى مفعول به، نحو، فرح، سافر، ويسمّى بالفعل القاصر وغير الواقع؛ ذلك أنّه قصر على المفعول به[2].

وقد ناقش (السامرائي) مسألة التعدي واللّزوم، وأدلى ببعض الآراء من بينها أنّ الفعل أصله قاصر لازم ثمّ يُصار إلى المتعدّي، مستندًا إلى طبيعة اللغة العربية المتشبّثة بالإيجاز، مدلّلا على رأيه بمسألة نزع الخافض في العربية، وانتصاب الاسم بعد سقوط الجار دليل على أنّ الأصل في الأفعال اللزوم، كقوله تعالى:﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: 155]،وتقديرها(اختار من قومه)[3].

وأمّا عن علامات الفعل، فقد جمعها ابن مالك (ت672هـ) في متن ألفيته[4]:

بِتا فَعلْتَ وأَتَتْ ويا افْعَلِيْ *** ونُوْنِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي.

ويقصد أنّ الفعل ينجلي ويعرف بهاته العلامات: وهي: تاء الضمير اللاّحقة للفعل الماضي، وتاء التأنيث السّاكنة اللاحقة للفعل الماضي دالّة على تأنيث الفاعل، وياء المخاطبة وتلحق الأمر والمضارع، ونون التوكيد وتكون مشدّدة ومخفّفة، تلحق الأمر والمضارع[1].

---

(1) ينظر، إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص82، وعباس حسن، النحو الوافي، 150/2.

(2) ينظر، صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص120.

(3) ابراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص86.

(4) ابن مالك، متن الألفية، دار الإمام مالك، باب الوادي، الجزائر، دط، 1430هـ–2009م، ص06.

- **الفـاعل:** الركن الثاني في الجملة الفعلية بعد الفعل، وهو «اسم صريح أو مؤوّل بالصّريح، أسند إليه فعل تام مبني للمعلوم، أو ما أشبه الفعل المبني للمعلوم، وقع منه الفعل أو اتّصف به»[2]، فالاسم الصريح نحو قولنا: حرث الفلّاح الأرض، والمؤوّل بالصّريح نحو قوله تعالى:﴿ أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديد: 16] والمقصود بشبه الفعل، اسمي الفاعل و المفعول، و الصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل[3]، فجميع هاته المشتقات عاملة فيما بعدها، إمّا الرفع أو النّصب تماما كالفعل.

وللفاعل في العربية جملة من الأحكام من بينها:

- الرفع: فالفاعل مرفوع دائما: إمّا بصفة ظاهرة كما في المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر:28]، وإمّا بصفة مقدّرة على الألف أو الياء، كقوله تعالى: ﴿أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [عبس: 04] وإمّا بالألف النائبة عن الصفة في المثنى والواو في جمع المذكر السّالم والأسماء الستة[4].

ومثال جمع المذكر السالم قوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: 01].

---

(1) ينظر، شرح المكودي على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، عني بضبط نصه وتخريج هوامشه إبراهيم قلاتي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، 2007م، ص09، وينظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دت، ص77.

(2) أمين علي السيد، في علم النحو، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1994م، 268/1، وينظر ابن السراج، الأصول في النحو، 72/1–73، وابن يعيش، شرح المفصل، 74/1.

(3) الرضي، شرح الرضي على الكافية، 186/1، وينظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 75/1–76.

(4) ينظر، جميل أحمد ظفر، النحو القرآني قواعد وشواهد، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، ط2، 1418هـ–1998م، ص185.

وأُعطي الفاعل حقّ الرّفع للفرق بينه وبين المفعول به؛ فالعلامة هنا تعدّ ميزة فارقة؛ إذ لولاها لوقع التباس في أيّهما فاعل وأيّهما مفعول، وكذلك لقوّة الفاعل وضعف المفعول، فالفعل قد يستغني على المفعول ولا يمكنه الاستغناء عن الفاعل إذْ تحكمهما علاقة التلازم[1].

وأمّا عامل رفع الفاعل فهو الفعل، وهو عامل لفظي*.

- الذكر: قد يقع الفعل ولا مفعول له، لكنه لا يعدم فاعلا،« لأنّ الفعل لا يكون إلا بفاعل»[2]

ولابدّ عند النّحاة من وجوده في الجملة لاستدعاء الفعل إيّاه وحاجة الإسناد إليه، فهو إمّا ظاهر، و إمّا مستتر، و يكون الضمير المستتر عائدًا، إما لمذكور سبق، أو لما دلّ عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير، أو لما دلّ عليه السياق، أو الحال المشاهدة[3].

- توحيد الفعل مع فاعله حال تثنيته أو جمعه: يأتي الفاعل مفردا أو مثنى أو جمعا، ويبقى الفعل معه على هيئة و صورة واحدة، فكما نقول: قام أخوك، نقول كذلك: قام أخواك، وقام إخوتك، وذكر ابن مالك (ت 672هـ) هذا الحكم في ألفيته[4]:

وَجرِّدِ الفعلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا **** لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا.

---

[1] ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 75/1.

*و قيل رافعه الإسناد، وهذا ما ذهب إليه (ابن هشام) فيكون العامل معنويا، وقيل رافعه شبهه بالمبتدأ من حيث إنّه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر، وقيل كونه فاعلا في المعنى؛ أي الفاعلية وهي عامل معنوي كذلك، ينظر، السيوطي،همع الهوامع ، 511/1.

[2] المبرّد، المقتضب، 157/1.

[3] ينظر، علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص75–76.

[4] متن الألفية، ص40.

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا **** والفعلُ للظاهرِ بعدُ مسندُ.

وهذا مذهب جمهور النحويين[1]، وهي اللّغة الشائعة والتي على أساسها بُنيت القاعدة، تؤيّدها الشواهد القرآنية، قال تعالى:﴿ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا ﴾ [آلعمران: 122] وقوله أيضا:﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ﴾[يوسف: 30].

غير أنّ هناك طائفة من العرب تلحق علامة بالفعل للدّلالة على تثنية الفاعل أو جمعه، ونسبت لبعض قبائل العرب وهي: طيء، وأزد شنوءة[2]، وبنو الحارث بن كعب[3].

فنقول على مذهبهم: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقامتا الهندان، وقمن الهندات[4]، ونظيره في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: 03].

واختلف النّحاة بشأن هاته الحروف، فذهبت طائفة منهم إلى عدّها علامات دالة على تثنية الفعل وجمعه، ومنهم من عدّها ضمائر تعرب فاعلا للفعل قبلها[5].

- **المفعول به:**

يعتبر من مكملات الجملة، فهو ليس بعمدة فيها، ووجوده مقترن بالفعل المتعدي دون اللازم، وجاء في(الكافية) لابن الحاجب(ت646هـ) تعريفه: «هو ما وقع عليه فعل

---

(1) ينظر، السيوطي، همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، 25/2، وابن يعيش، شرح المفصل، 88/3، وابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، دار الخير، دط، دت، ص19.

(2) ينظر، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ-2000م، 403/1.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ-1980م، 80/2.

(4) أمين علي السيد، في علم النحو، 272/1.

(5) ينظر، فاضل صالح السامرائي، الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دار عمار، عمان، الأردن، ط2، 1430هـ-2009م، ص53 وما بعدها.

الفاعل، مثل: (ضربت زيدا)»[1] يأتي اسما ظاهرا كقوله تعالى: أَلَمۡ ﴿ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾ [الشرح:01]، كما يأتي ضميرا متّصلا كقوله تعالى: ﴿ أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾ [التكاثر:01]. ويأتي ضميرا منفصلا متقدّما على عامله كقوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ [الفاتحة: 05].

ثانياً: قرينة الرتبة في الجملة العربية

1-ترتيب عناصر الجملة الاسمية بين الوجوب و الجواز:

الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم فيها المبتدأ ويليه الخبر، وهذا ما لاحظناه من خلال الحديث عن ركنيها. إلاّ أنها ذات طبيعة مرنة في إمكانية تبادل المواقع، فيتقدّم ما أصله مؤخّر ويتأخر ما أصله مقدّم، فكلّ من عنصريها ينتمي إلى نمط الرتب غير المحفوظة وهي على هذا «تسمح من حيث المبدأ بتغيير تسلسل العنصرين المكونين لها، ويتحدّد هذا التغيير بالمقامات التي ترتبط بها الجملة، ممّا يسمح به نظام اللّغة العربية»[2]، فهناك مقامات تلزم الحفاظ على الترتيب الأصلي، وأخرى تقتضي العدول عنه، ليتحوّل عنصرا الجملة الاسمية إلى نمط الرتب المحفوظة، فتخرج بذلك عن أصلها، ووجب السؤال عن أسباب هذا الخروج.

وفيما يأتي سنعرض لحالات ترتيب الجملة الاسمية وجوبا وجوازا، لعلّة مردها للمبتدأ حينا وللخبر حينا آخر، وإن زالت العلّة من كليهما جاز للمتكلم ترتيبها كيفما شاء.

---

[1] ابن الحاجب، الكافية في النحو، ص18.

[2] ربيعة حمادي، مسألة الرتبة في الجملة العربية، رسالة ماجستير(مخطوط)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004-2005م، ص68.

أ – التزام الترتيب الأصلي:

تلزم الجملة الاسمية صورتها الأصيلة، وذلك أنّ «أصل المبتدأ التقديم، لأنّه محكوم عليه، ولابدّ من وجوده قبل الحكم»[1]، والخبر التأخير باعتباره حكما عليه، وذلك للأسباب الآتية:

1 – استواء المبتدأ والخبر تعريفا وتنكيرا، أو كون المبتدأ نكرة صالحة لأن يُبتدأ بها، وانعدام قرينة تميز أحدهما عن الآخر، فواجب هنا أن يكون الأول مبتدأ والثاني خبر له، لأنّ تقديم الخبر يجعله مبتدأ، والمتكلم يريده خبرا من غير دليل يدل عليه[2]. نحو: محمد صديقك / أجمل من خديجة أجمل من عاتكة.

يقول (ابن مالك) في شأن هذا التّساوي[3]:

وامْنعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءانِ * * * * عُرْفًا وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ

والمنع هنا مرتبط بالإبانة عن قصد المتكلم، فإنّ انعدام البيان ووضوح القصد، ينجرّ عنه انعدام التصرف تقديما وتأخيرا، وإلاّ جاز الأمر[4]. وذلك حرصا منهم على إزالة اللّبس الذي قد يحصل جرّاء التصرف في تغيير المواقع لكلّ من المسند والمسند إليه، ويرى (عبد الرحمن أيوب) أنّ هذا اللّبس المحذور من النّحوي ليس أمرا ذا بال لدى المتكلّم الذي لا يشعر حتّى بفكرة إسناد أحدهما للآخر، وردّ المنع هنا لاشتغال النّحوي بقاعدته انشغالًا أدّى

(1) الرضي، شرح الرضي على الكافية، 229/1.

(2) ينظر، أمين علي السيد، في علم النحو، 190/1.

(3) متن الألفية، ص24.

(4) ينظر، شرح المكودي، ص58، وشرح ابن عقيل، 232/1–233.

به إلى إهمال الجوانب الواقعية للاستعمالات اللغوية[1]، في حين يرى (إبراهيم أنيس) أنّ مسألة الترتيب بين المسند والمسند إليه لا يعدو أن يكون أمر أسلوب، إذ لا يكاد المعنى يختلف بتأخير أحدهما أو تقديمه، ويعزو الأمر إلى معرفة ظروف الكلام وملابساته، إذ تسهم هاته الأخيرة في تبيان المسند من المسند إليه في مثل هاته الجمل[2].

2 – أن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل، حيث يرد الخبر جملة فاعلها ضمير مستتر[3]، كقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ ﴾ [يونس:35] فـ (يهدي) خبر المبتدأ (لفظ الجلالة) يتضمّن فاعلا ضميرا مستترا تقديره (هو)، ومنع التقديم هنا، ذلك أنّه لو تقدم لتّرتب عليه التباسه بالفاعل، ويقول (ابن مالك) عن حالة المنع هنا[4]:

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا **** .....

كقولنا: خالد سافر وعلي كتب، فلا يجوز التقديم هنا، ويقال: سافر خالد، على أن يكون "خالد " مبتدأ مؤخر، والفعل خبرا مقدّما، بل على أنّه فاعل للفعل "سافر"، فتصبح الجملة فعلية بعد أن كانت اسمية.

غير أنّ مسألة التقديم كانت مثار جدال بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، فالكوفيّون منعوا التقديم، سواء كان الخبر مفردا أو جملة، كقولنا: " قائم زيد " وأبوه قائم زيد "، أمّا

(1) ينظر، عبد الرحمن أيّوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص157.

(2) ينظر، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص324.

(3) ينظر، جميل أحمد ظفر، النحو القرآني قواعد وشواهد، ص215–216.

(4) متن الألفية، ص25.

البصريّون فأجازوا تقديم الخبر سواء مفردًا أو جملة[1]، وقدّم كل فريق منهم حججه على ما ذهب إليه.

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنّ تقديم الخبر سيؤدّي إلى تقديم المضمر على الظاهر، لاشتمال الخبر على ضمير مستتر يعود على المبتدأ ولا خلاف أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن يمنع التقديم، وأما البصريّون فاحتجّوا بكثرة ورود التقديم في كلام العرب وأشعارهم، فالعرب تقول في المثل: " في بيته يؤتى الحكم " و " في أكفانه يلف الميت " وحكى سيبويه: " تميميّ أنا "، فجميعها تقدم فيها الضمير على الظاهر، وأصلها: " الحكم يؤتى في بيته "و" الميت يلف في أكفانه "و" أنا تميميّ"، واستشهدوا بقول الشمّاخ :

كِلَا يومي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى **** ظُنُونٌ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ

فـ(وصل أروى) مبتدأ، و(ظنون) خبره، و(كلا يومي طوالة) ظرف يتعلق بـ(ظنون) الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدّم معموله على المبتدأ، فلو لم يجزْ تقديم خبر المبتدأ عليه لما جاز تقديم معمول خبره عليه[2]. ويرى ابن الأنباري (ت577هـ) أنّ ما ذهب إليه الكوفيون من تقديم ضمير الاسم على ظاهره قول فاسد، والسبب أنّ الخبر وإن كان متقدما في اللفظ إلّا أنّه متأخّر في التقدير، وإذا كان كذلك فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار[3].

---

[1] ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 2002م،61/1.

[2] ينظر، نفسه، 61/1-62-63.

[3] ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 63-64.

3- اقتران الخبر "بإلاّ" لفظا أو معنى[1]، فاقترانه بها لفظًا كقوله تعالى: وَمَا﴿ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلۡغُرُورِ ﴾ [آل عمران:185]، واقترانه بها معنى كقوله تعالى:﴿ فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ﴾ [الغاشية:21]، أي: فما أنت إلاّ مذكر، و(ابن مالك) يعبّر عن هذا المنع بقوله[2]:

أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا **** .....

4 – أن يكون للمبتدأ حقّ الصدارة في الكلام[3]، كأن يقع اسم استفهام نحو: أنّى لك هذا ؟ أو كقوله تعالى: ﴿ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة:50]. أو اسم شرط كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران:85]، وأيضا كون المبتدأ (كم) الخبرية كقوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴾ [النجم:26]، أو أن يكون (ما) التعجبية نحو: ما أنفع الكتاب.

5 – أن يقترن المبتدأ ب "لام" الابتداء[4]، وهنا قد استحقّ التصدير بخبره، كقوله تعالى:

---

[1] ينظر، جميل أحمد ظفر، النحو القرآني في قواعد وشواهد، ص216.

[2] متن الألفية، ص25.

[3] ينظر، جميل أحمد ظفر، النحو القرآني قواعد و شواهد، ص216.

[4] ينظر، جميل أحمد ظفر، النحو القرآني قواعد وشواهد ، ص217.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوۡنَ لَمَقۡتُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُ مِن مَّقۡتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ إِذۡ تُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلۡإِيمَٰنِ فَتَكۡفُرُونَ﴾ [غافر:10]، فاللام في (المقت) لام الابتداء، و(مقت) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، ومفعول المصدر محذوف، وتقدير الكلام: لمقت الله أنفسكم أو إيّاكم، والخبر لفظ (أكبر).

ويقول (ابن مالك) في الحالتين الأخيرتين[1]:

أوْ كَانَ مُسْنداً لِذِي لامِ ابْتِدَا ****أوْ لازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا.

ب – العدول عن الترتيب الأصلي:

يترتّب عن هذا العدول خروج الجملة الاسمية عن نمطها الأصلي، وتحوّل ركنيْ الإسناد فيها من نمط الرتبة غير المحفوظة إلى الرتبة المحفوظة وجوبا، ذلك أنّ التزامها وبقاءها على أصلها يؤدي إلى خلل في التركيب، وإلى لبس وغموض في المعنى، ويتوجّب الخروج عن الأصل للأسباب الآتية:

1 – أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ للابتداء بها، ويكون الخبر ظرفا، أو جارا ومجرورا أو جملة[2]، نحو: عندي كتاب / في الصحراء آبار / أكرمك غلامه رجل.

ففي مثال، عندي كتاب، لو قدمنا المبتدأ، وقلنا (كتاب عندي) لاحتملت الجملة تفسيرين:

الأوّل ناتج من كون المركب الإضافي (عندي) واقعا موقع الخبر، والثّاني من كونه واقعا موقع الصفة، ولحرص النّحاة على رفع الوهم و إزالة اللّبس منعوا هذه الصورة، لأجل

---

[1] متن الألفية، ص25.

[2] ينظر، أمين علي السيد، في علم النحو، 192/1.

وضوح دلالة الجملة باحتوائها على تمثيل دلالي واحد[1]. و(ابن مالك) يقول في شأن تقدّم الخبر[2]:

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِيَ وَطَر ****مُلْتزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

2 – اشتمال المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر[3]، نحو قولنا: في القرية أهلها.

فـ (أهل) مبتدأ مؤخّر، والضّمير المتصل (ها) راجع على القرية فهو جزء منها، فمنع تأخير الخبر لئلاّ يعود الضمير على متأخّر لفظًا و رتبةً، وكقوله تعالى:﴿ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴾ [محمد: 24]، يقول صاحب الألفية[4]:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمرُ ****مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخبَرُ

3 – اقتران المبتدأ بإلاّ لفظًا أو معنى[5]، فاقترانه بإلاّ لفظًا كقوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا تَكۡتُمُونَ ﴾ [المائدة:99]، أمّا اقترانه بها معنى كقوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴾ [التغابن: 12].

---

(1) ينظر، خالد توكال مرسي، الغموض التركيبي دراسة نحوية تحويلية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1430هـ–2009م، ص23.

(2) ابن مالك، متن الألفية، ص25.

(3) ينظر، أمين علي السيد، في علم النحو، 193/1.

(4) متن الألفية، ص25.

(5) ينظر، جميل أحمد ظفر، النحو القرآني قواعد وشواهد، ص218.

4 – إذا كان الخبر أحد الأسماء التي يتوجب وقوعها في صدر الجملة، من مثل أسماء الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [السجدة:28]. فاسم الاستفهام (متى) في محلّ رفع خبر مقدم وجوبا، و(هذا) مبتدأ مؤخّر وجوبا كذلك.

ج – حالة الجواز بين التزام الترتيب الأصلي و العدول عنه:

يعدّ كلّ من المبتدأ والخبر من العناصر التي تنتمي إلى نمط الرتب غير المحفوظة حسب ما أقرّه النّحاة، غير أنّ مسألة الحريّة في تغيير موقعهما ليست بالمطلقة، فقد يطرأ عليهما ما يصيّرهما من فئة الرتب المحفوظة، ومردّ هذا لطبيعة اللغة العربية وما تجنح إليه من الإبانة والوضوح، والبعد عن اللبس والغموض في تأدية المعنى المقصود بكل سلاسة، فنجد ما يوجب حفظ الرتب الأصلية، كما نجد من حالات عكسها، وإجرائها على غير أصلها، كما رأينا في تلك العلل التي تلحق بالمبتدأ والخبر « وإذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع، علم أنّ ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير »[1].

فالخبر يترجّح تأخّره عن الأصل، كما يجوز تقدمه لعدم المانع كقوله تعالى:﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات:22]، ويجوز تأخيره في غير القرآن فنقول: ورزقكم في السماء[2].

2–ترتيب عناصر الجملة الفعلية بين الوجوب و الجواز:

تأتي الجملة الفعلية وفقا لترتيبها المعتاد، بأن يتقدم الفعل فيها، ويليه الفاعل، يعقبه المفعول به، وهي بهذا قد جرب على الأصل، ولأنّ ثمة ما يحرس المعنى في اللغة العربيّة،

(1) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 133/1.

(2) ينظر، جميل أحمد ظفر، النحو القرآني قواعد شواهد، ص219.

كقرينة العلامة الإعرابية مثلا، تمتلك الألفاظ في الجملة الفعلية حريّة في تبادل المواقع فيما بينها، مع المحافظة على وظائفها النحوية ولزومها بابها.

وقد يطرأ على عناصر الجملة ما يوجب حفظ رتبها، إمّا أصلا وإما عدولا، أمنًا للّبس ورعاية للمعنى، أو جريًا على القاعدة النحوية وأصولها.

أ – التزام الترتيب الأصلي:

وتكون الجملة الفعلية في هاته الحالة على صورة، فعل + فاعل + مفعول به، حيث يلزم الفاعل التأخر عن الفعل، وقد علّل النّحاة لهذه التراتبية بأنّ الفاعل «تنزّل منزلة الجزء من الكلمة (وهو الفعل)»[1] ولا يعقل أن يقدم جزء من الكلمة عليها.

ويلجأ ابن يعيش (ت643هـ) إلى مسألة العمل في وجوب تأخير الفاعل عن الفعل؛ ذلك أنّه صرّح أنّ الأصل والقياس في الفعل أن يأتي بعد الفاعل من حيث كان حركة له، إلا أنّ اعتداده بمسألة العمل و اختصاص الفعل بها توجب بالضرورة تقدمه على الفاعل[2].

ومسألة تقديم الفاعل هنا من بين المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فالبصريّون يمنعون التقديم، ويرون فيه إخراجا للفاعل من باب الفاعلية إلى باب الابتداء، أي إخراج الجملة من الفعلية إلى الاسمية، و هذا ما قال به المبرد (ت 285هـ)، من أنّ قولنا: عبد الله قام، فعبد الله، رفع الابتداء، وقام من موضع الخبر مع ما اشتمل عليه من ضمير[3]، وقد ذكر جملة من الأدلّة على ما ذهب إليه من بينها: أنّ (قام) فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين (...)، ومن فساد قولهم، أنّك تقول: رأيت عبد الله، فيدخل على الابتداء ما

---

[1] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص79، وينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 75/1، وابن السراج، الأصول في النحو، 72/1، وابن جني، الخصائص، 385/2.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، 75/1.

[3] ينظر، المبرد، المقتضب، 128/4.

يزيله، ويبقى الضمير على حاله، ومن ذلك أنّك تفصل بين الاسم والفعل بفاصل فتقول: عبد الله هل قام ؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله[1]. تبعه فيما ذهب إليه ابن السراج (ت316هـ)[2].

أمّا الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل، مستشهدين بقول الزباء*:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا **** أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا[3]

ومحلّ الشاهد في هذا البيت هوأنّ (مشيها) رُوي مرفوعا، ولا يصحّ وقوعه مبتدأ إذ لا خبر له في اللفظ إلاّ (وئيدا)، وهو منصوب على الحال، فتعيّن أن يكون فاعلا بـ(وئيدا) مقدّما عليه، فقد تقدم الفاعل على المسند[4]، وهذا الرأي الذي ذهب إليه الكوفيون يماثل ما اعتمده المحدثون في تحديد الجملة الفعلية، من إباحة تقدم الفاعل فيها، مع بقائـها على فعليتها.

هذا عن الفعل والفاعل، أمّا عن علاقة الفاعل بالمفعول به من حيث ترتيبها، فيلزم كل واحد منهما موقعه، وذلك للأسباب الآتية:

1 – أن يخشى اللّبس، وذلك إذا انتفى الإعراب لفظا فيهما، ولا قرينة تميّز الفاعل عن المفعول[5]، نحو: ضرب هذا هذا، وأكرم صديقي والدي. أمّا إذا أمن اللبس، جاز التصّرف بالتقديم والتأخير، ونلحظ هنا أنّ العلامة الإعرابية تعدّ قرينة على المعنى، إذ أنّ انتفاءها

---

(1) نفسه، 128/4.

(2) ينظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 72/1–73، وابن يعيش، شرح المفصل، 74/1.

*ملكة تدمر.

(3) البيت من شواهد شرح التصريح على التوضيح، 397/1.

(4) ينظر، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 397/1.

(5) الرضي، شرح الرضي، 190/1.

أعطى الدور لقرينة الرتبة ليتوقّف المعنى عليها، يقول ابن جنّي (ت392هـ) في شأن هاته العلاقة بين قرينتي العلامة الإعرابية والرتبة: « فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتّفق ما هذه سبيله، ممّا يخفى في اللّفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب»[1].

2 – أن يكون كلّ من الفاعل والمفعول ضميرا متّصلا نحو: أكرمتك وأهنتك. وتأخير الفاعل يؤدّي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله، وهذا ما لا يجيزه النّحاة[2].

3 – أن يحصر الفاعل بإنّما أو بإلاّ نحو: إنّما ضرب زيد عمرا، فلو أخّر الفاعل لانقلب المعنى[3].

4 – أن يكون الفاعل ضميرا متصلا، والمفعول اسما ظاهرا أو منفصلا[4]، من نحو قولنا: قرأت الكتاب، وكقوله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح:04].

ب – العدول عن الترتيب الأصلي:

ويعدل عن الترتيب الأصلي للجملة الفعلة إلى أنماط أخر من الترتيبات، كأن يتقدّم المفعول عن الفاعل، أو عن الفاعل والفعل معا، ويكون عدولا واجبا، فتقدم المفعول عن الفاعل يكون لأسباب هي:

---

[1] ابن جنّي، الخصائص، 53/1، وينظر، المبرّد، المقتضب، 95/3–96.

[2] علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص94.

[3] أمين علي السيد، في علم النحو، 276/1، وينظر، شرح الرضي على الكافية، 191/1 وما بعدها.

[4] جميل أحمد ظفر، النحو القرآني قواعد وشواهد، ص197.

1 – أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا، كقوله تعالى: وَإِذَا﴿ سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ﴾ [البقرة:186]، وقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [يونس:57]، و من نحو قولنا: أسعدك الخبر.

2 – أن يتّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، من نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ [البقرة:124]، وتقديم المفعول في هذا الموضع واجب، إذ لو تقدّم الفاعل وأخّر المفعول لعاد على متأخّر لفظا ورتبة[1]، وهذا ما لا يجوز[2].

غير أنّ ابن جنّي (ت392هـ) يجيز تقدم المفعول، مستندا إلى شيوع تقدمه واطراده، يقول: « وذلك أن المفعول قد شاع عنهم و اطّرد من مذاهبهم كثرة تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إنّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنّ تقدم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه »[3].

3 – أن يحصر الفاعل بإمّا أو بإلاّ، نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [فاطر:28]، فالفاعل واجب التأخير، وكذا المفعول واجب التقديم؛ لأنّ الفاعل محصور فيه، والمعنى متوقّف على تأخيره[4]، ومن نحو قولنا: ما خان الأمانة إلاّ منافق، وما ترك الصّلاة إلاّ كافر.

---

[1] ينظر، علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 95–96.

[2] ابن هشام، شرح قطر الندى و بلّ الصّدى، ص185.

[3] ابن جنّي، الخصائص، 295/1.

[4] ينظر، أمين علي السيد، في علم النحو،278/1.

- ويتقدّم المفعول عن الفعل والفاعل معا وذلك في الحالات الآتية:

1 – أن يكون المفعول مما له الصّدارة، كأن يكون أحد أسماء الاستفهام نحو قولنا: من رافقت في رحلتك؟ و كقوله تعالى:﴿ فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر:81]. أو أحد أسماء الشرط من نحو: أَيَّ كِتَابٍ تَقْرَأْ تَسْتَفِدْ.

2 – أن يقع عامل المفعول بعد فاء الجزاء في جواب " أما "، وليس هناك فاصل يفصل بين أما والفاء غير المفعول، نحو قولنا: أَمَّا المُحْسِنُ فَأَكْرِمْهُ[1]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى:9-10].

3 – و يتقدّم المفعول به على الفعل إذا كان ضميرا منفصلا لو تأخّر وجب اتصاله[2]، كقوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة:05].

وقد حاول بعض اللسانيّين دراسة نظام الرتبة في اللغة العربية، من بينهم (الأوراغي) الذي يرى الترتيب في اللغة العربية ترتيب حرّ، موضّحًا الفرق بين الدّلالة التوليفية للجمل، والدّلالة الموقعية، فالدّلالة التوليفيّة هي دلالة عامة لمختلف ترتيبات الجملة الواحدة، تحيل إلى عالم الكلام المتشكّل من انتظام أشياء الواقع وأحداثه، أمّا الدّلالة الموقعية فما ينفرد به كلّ ترتيب عن بقية الترتيبات، يحيل إلى عالم الخطاب المتشكل من انتظام المتخاطبين بعلاقات تحفظ

(1) نفسه، ص177، وعلي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص98-99.

(2) محمد أحمد خضير، علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، دط، 2001م، ص28.

استمرار الحوار بينهما، بحيث ينشئ المتكلم عبارته على قدر افتقار مخاطبه[1] وعليه فالدّلالة التوليفية معنى عام وشامل لمعنى الجملة بمختلف ترتيباتها، والموقعية معنى خاص ينفرد به كل ترتيب على حدة و مرتبطة بالمقام.

نجد أيضا (ميشال زكريا)، الذي ينكر على من زعم أنّ ترتيب اللغة العربية ترتيب حرّ، ويرى أنّه ترتيب محدّد بصورة أساسية، وقد حاول دراسة قواعد اللّغة العربيّة انطلاقا من المنهجية الألسنية التوليدية التحويلية، وفي معالجته لقضية الرتبة يرى أنّ الترتيب الأساسي في البنية العميقة للّغة العربية هو من نمط: ف + فا + مفعول به[2]، محاولاّ التدليل على ما ذهب إليه بجملة من الأدلّة والتحليلات.

ج / حالة الجواز بين التزام الترتيب الأصلي و العدول عنه:

تتعلق حالات المنع تقديما وتأخيرا بالمعنى وسلامته، إذ هو الغرض الأساس من إنشاء الكلام، وإذا تبّين لنا المعنى بواسطة إحدى القرائن اللفظية أو المعنوية أعطيت الألفاظ حرية في ترتيبها.

ولعلّ ابن جنّي (ت392هـ) من خلال حديثه عن جواز التقديم والتأخير، يذكر لنا بعضا من هاته القرائن بقوله: «فإذا كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أكل يحيى كمثرى، لك أن تقدم وأن تؤخّر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه، وكلّم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك أكرم الحييان، وضرب البشيرين اليحيون: وكذلك لو أومأت إلى رجل

---

[1] محمد الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1431هـ–2010 م، ص106.

[2] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، المؤسّسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط2، 1406هـ–1986م، ص26 وما بعدها.

وفرس، فقلت: كلّم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت: لأنّ في الحال بيانا لما تعني، وكذلك قولك ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة »[1].

فمن القرائن التي أشار إليها (ابن جني) ما هو لفظيّ، كالمطابقة بين الفعل والفاعل في (ضربت) و (هذه)، وكذلك القرينة الحالية في الإشارة إلى الرجل والفرس، كما أشار إلى القرينة المعنوية في (أكل يحي كمثرى)، من حيث الاعتماد على المعنى في تمييز الفاعل من المفعول وذلك بمعرفة الآكل من المأكول.

وعلى هذا نجد أنّ النحاة قد حصروا لنا مختلف الأساليب التي يوجب القانون النحوي جريانها على نسقها الطبيعي، وكذلك ما جاء من الأساليب مخالفا للأصل، فقد عُنوا بالتركيب وبيان صحّته من فساده، ولم يلقوا بالاً للأسباب التي تدعو للخروج عن الأصل – ونخص منها حالات التقدم و التأخر جوازا إذ إنّ حالات الوجوب لا خلاف فيها– وهذا ما تلقّفه البلاغيّون و درسوه تحت مبحث: "التقديم والتأخير" فاهتمامهم ينصبّ على دراسة أسلوب التركيب لا التركيب ذاته.

ومن خلال النّظر في تلك الأحكام التي أطلقها النّحاة بخصوص الترتيب في الجملة العربية– سواء الأحكام الوجوبية منها أو أحكام الجواز– نجدها قد تعلقت بنظام اللغة وما يحكمه من قواعد تلزم نسجه على منوال معين، حرصا على الفهم والإفهام، والبعد عمّا يجعل التركيب ملبسا غير مقبول، من بينها عود الضمير على متأخّر لفظا ورتبة، أو تلك الألفاظ التي تعطى حق الصدارة في الكلام لتأثيرها في المعنى العام للجمل، كالاستفهام والشرط وغيرها من الأساليب، و لا نغفل ما تعلّق بتفكير النحاة، وما اصطبغ به درسهم من صبغة عقلية محضة، وهو تأثرهم بنظريّة العامل، فأطلقوا على أساسه أحكامهم.

[1] ابن جني، الخصائص، 35/1.

ثالثا: قرينة الرتبة وعلاقاتها النحويّة

1- قرينة الرتبة وعلاقتها بالعامل:

قامت تفسيرات النّحاة لمختلف الظواهر اللّغوية- محاولة منهم في فهمها وتعليلها- على نظرية (العامل) التي ترى « أنّ لكلّ سبب مسببا، ولكلّ موجود موجدا، ولكلّ معلول علة، ولا يصحّ مطلقا أن يكون ثمّة حادث بغير محدث، ولا يصحّ في الذّهن أن يكون ثمّة مخلوق بغير خالق أو مصنوع بغير صانع »[1]، وما لفت انتباههم هو ذلك التغيير الطارئ على أواخر الكلم من حركات إعرابيّة تتعاقب على الأسماء، فعدّوه (العامل) آلية لتفسير ظاهرة الإعراب الذي هو«أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محلّ الإعراب»[2]، والمقصود بالمحل هو الموقع الذي يحتمل الحركة الإعرابية. والعامل كما يعرّفه الجرجاني (ت816هـ) هو«ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[3].

وتلك التنويعات التي تعتور الكلمات ناتجة عن تغيير مواقعها في مختلف التراكيب، وتأثير بعضها في بعض لتجاورها و تتابعها في سياق الكلام، «وقد تشعبت هذه النظرية واتّسعت فكانت كأنّها هي محور الدرس النحوي »[4]، وعلى هذا فنظريّة العامل قائمة على ثلاثة عناصر رئيسية[5]:

العامـل ⟵ المؤثر.

---

(1) مرلين عدنان الغنميين، أساليب ترتيب أبواب النحو العربي، رسالة ماجستير(مخطوط)، جامعة آل البيت، 2004م، ص24.

(2) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 54/1.

(3) الجرجاني، التعريفات، ص122.

(4) علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدّار العربية للموسوعات، ط1، 1423هـ-2003م، ص203.

(5) مرلين عدنان الغنميين، أساليب ترتيب أبواب النحو العربي، ص26.

المعمول ⟵ المتأثر.

الحكم ⟵ الأثر .

ومن منطلق تفكير النّحاة وفهمهم للعامل النحويّ، وأنّه الموجد حقيقة لظاهرة الإعراب، قالوا إنّ «مرتبة العامل أن يكون مقدّما على المعمول»[1]، فارتبطت رتب الألفاظ بفكرة العامل ارتباطا شديدا، وعلى أساسها سنَّ النّحاة تلك القوانين التي تقضي بحفظ الرتب، كما تجوّزوا في حالات أخر، و كلّ من هذا وذاك يرجع للعامل، وما أعطاه النحاة من تقسيمات وسمات، فهو لفظيّ ومعنويّ، وهو أصل وفرع، قويّ وضعيف، قال النّحاة إنّ أصل العمل للفعل، وما عداه من العوامل فمحمولة عليه، ومشبّهة به كالأسماء والحروف، فهي إنّما تعمل لمشابهتها الفعل، ولعلّة لحقتها، يعمد النّحاة إلى بيانها والسؤال عنها[2]، وإذا كان ذلك، فكلّ لفظ ما عدا الفعل كان عاملا في غيره إنّما هو فرع عليه، وشُبّه به من جهة ما، وعمله إنّما مقيّد بشروط، يقول ابن يعيش(ت643هـ): « أصل العمل إنما هو للأفعال (...) وإذا علم ذلك فليعلم أنّ الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول فلمّا كانت أسماء الفاعلين فروعا على أفعال كانت أضعف منها في العمل، والذي يؤيّد عندك ذلك أنّك تقول زيد ضارب عمرا وزيد ضارب لعمرو، فتكون مخيّرا بين أن تعدّيه بنفسه، وبين أن تعدّيه بحرف الجر لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل فلا نقول ضربت لزيد»[3]، ومن منطلق أصالة العمل للفعل، والقاعدة التي تقضي بتقدم العامل في المرتبة منع تقديم الفاعل على اعتباره معمول الفعل.

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النّحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة، دط، دت، 308/1.

(2) ينظر، حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، الأردن، ط1، 2001م، ص80.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 78/6، وينظر، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 276/2.

ولمّا كان الفعل أصلا للعمل «والأصل يتصرّف ما لا يتصرّف الفرع »[1] لم يجزْ تقديم معمول الصفة المشبّهة عليها، باعتبار عملها فرعا عن الفعل نحو: "هو كريم حسب الأبِ"، فلا يجوز: "هو حسب الأب كريم"، و "هو حسن وجها"، فلا نقول: "هو وجها حسن"[2]، و لهذا عدّوا العامل على سبيل الأصالة قويّ والعامل على غير سبيل الأصالة ضعيف، إذ ليس له القدرة على التصرّف في معموله، ويصبح التركيب معه جامدا ليس له من حريّة التقديم والتأخير شّيء، كالذي بين إنّ وأخواتها وأخبارها، والجار والمجرور، وكلّ ما عمل فيه حرف لا يجوز تقديمه عليه[3].

وممّا يتفرع على مسألة الأصل والفرع، ما يتّسم به العامل من تصرّف أو جمود، كالأفعال غير المتصرّفة لا يجوز أن يقدّم عليها شيء ممّا عملت فيه، وهي: " نعم" و "بئس" و" فعل التعجب" و"ليس"، ذلك أنّها غير متصرّفة فهي بهذا أبعد في التقديم والتأخير[4]، فلا يجوز لنا في "ما أحسن محمدا"، "محمّدا ما أحسن" ولا في " ليس أخوك منطلقا"، " منطلقا ليس أخوك".

ولشدّة تمسّك النّحاة القدماء بنظريّة العامل، من خلال قيام جميع تحليلاتهم على أساسه، وفي ضوء معاييره، قامت ثورة مناهضة له من قبل المحدثين تدعو إلى إلغائه والاستغناء عنه في الدّرس اللّغوي الذي اكتسب صفة تجريديّة عقليّة محضة جرّاء فلسفته، و هذا ما قال به (ابن مضاء القرطبي) قديما في كتابه (الرد على النحاة)، كذلك (إبراهيم مصطفى) في كتابه (إحياء النحو) الذي ردّ المسألة إلى كون النّحاة متأثرين كل التأثر بالفلسفة الكلامية

---

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، دط، 1982م، ص1123.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 229/2.

(3) حسين رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي دراسة سياقيّة، ص112.

(4) ينظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 228/2.

التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها[1]، ومن بين المحدثين الذين دعوا إلى إلغائه (تمام حسان) في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)*.

2- قرينة الرتبة وعلاقتها بالصدارة:

تتألّف السلسلة الكلامية من ألفاظ متتالية، تترتّب وفق نظام معيّن يحكم أجزاءها غير أنّ هذا النظام غير مطّرد في جميع اللّغات، إذ لا تسير جميعها على طريقة واحدة في تأليف العبارة لتأدية مختلف الدّلالات والمعاني، فتنفرد كل لغة بطريقتها الخاصة وتخضع لنظام معيّن في ترتيب كلماتها، ويُلتزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختلّ هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقّق الكلام الغرض منه، وهو الإفهام، ولا تمثّل مفردات اللّغة إلاّ ناحية جامدة هامدة من تلك اللّغة، فإذا نظمت و رتّبت ذلك الترتيب المعيّن، سرت فيها الحياة وعبرت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان[2].

وقد اهتمّ النّحاة بدراسة نظام الترتيب في اللغة العربية، وحاولوا تقصّي الظاهرة وضبطها ومن ثم تقنينها. وهذا ما يظهر جليّا في حصرهم ما يحفظ وما لا يحفظ من رتب الألفاظ.

ومن بين ما يحفظ من الرتب في العربيّة تلك الألفاظ التي لها حقّ الصّدارة في الكلام، كالأدوات في أساليب الشرط والاستفهام، والعرض والتحضيض ونحوها، وهذه الرتبة

---

[1] ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام، ط1، 1399هـ-1979م، ص31.

* حاول تمام حسان من خلال كتابة (اللغة العربية معناها ومبناها) إلغاء نظرية العامل من خلال دراسته المستفيضة للقرائن اللغوية معنويّها ولفظيّها، وصوغ نظريّة جديدة أطلق عليها نظرية"تضافر القرائن" واعتبرها بديلا لنظرية العامل وفلسفته.

[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص295.

– صدارة الأدوات – هي التي دعت النّحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة (لا يعمل ما بعدها فيها قبلها)[1].

وقد جاء في (الأشباه و النظائر) أنّ « الأسماء المتضمّنة للمعاني تقتضي الصدر وإن لم تكن معارف، ولهذا تقدّم الإشارة على العلم في قولك: هذا زيد، وإن كان العلم أعرف لتضمّنه معنى الإشارة »[2]، وعلى ذلك فكل ماله تأثير في المعنى العامل للجمل يستحقّ تصدّر الكلام لما لهاته الأسماء من شحنة أسلوبيّة تحدّد المعنى المراد لمجرّد ورودها في أوّل التراكيب[3]، وذلك من نحو قولنا: "من يعرف هذا؟" فلا يجوز تقديم "هذا" بأن تقول: "هذا من يعرف"، على زعم أنّ "هذا "مفعول مقدّم: ذلك أنّ التركيب هنا متوقّف على قرينة الرتبة، والتقديم في هاته الحالة سيؤدّي إلى عكس المعنى[4]، وعليه فألفاظ الصّدارة صارت قرينة على المعنى من خلال المحافظة على رتبتها.

3- قرينة الرتبة وعلاقتها بأمن اللّبس:

ما من شكّ في أنّ أساس التّواصل بين أفراد الجماعة اللغويّة هو تحقيق عمليتيّ الفهم والإفهام، بما يتطلّبانه من إبانة ووضوح عن الأغراض والمقاصد، وهذا الهدف عام ومشترك بين جميع اللغات، وعلى وجه خاصّ اللّغة العربيّة باعتبارها لغةً إعرابيّة بامتياز.

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

[2] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 196/2.

[3] عزمي محمد عيال سلمان، حقّ الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، دار الحامد، عمّان، الأردن، ط1، 2011م، ص39.

[4] تمّام حسان، البيان في روائع القرآن، ص92–93.

وأساس تحقيق عمليّة الإفهام هو البعد عن اللّبس، وقد سلكت العربيّة السّبل التي يأمن فيها المخاطب هذا اللّبس ما أمكن ذلك، سواء كان في المفردات أم في الجمل[1]، واعتمدت في ذلك على جملة القرائن اللفظية والمعنوية، تتضافر فيما بينها من أجل سلامة التركيب مبنى ومعنى، وتعتبر قرينة الرتبة إحدى القرائن اللّفظية المعتمد عليها في إزالة اللّبس، وذلك حين غياب العلامة الإعرابيّة باعتبارها قرينة لا تقلّ أهمّية عن قرينة الرتبة، وقد عبّر ابن فارس (ت395هـ) عن هاته الأهمّية بأنّ الإعراب هو « ... الفارق بين المعاني المتكافئة في اللّفظ، و به يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجّب ما استفهام، ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد »[2]، ومثله الجرجاني (ت471هـ) الذي يقول بأنّ: «الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه »[3]، وعليه يتبيّن لنا دور الإعراب وأهميّته، إذ هو قرينة على المعنى ووسيلة من وسائل أمن اللّبس، بل هو أقوى الوسائل وأميزها[4].

ولمّا كان الإعراب هو الفارق بين المعاني، فإنّ حضوره يبرّر الترخّص في قرينة الرتبة، كما نرى في الرتب غير المحفوظة بين المبتدأ والخبر، وبين الفاعل والمفعول به،

---

(1) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص69.

(2) ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ–1997م، ص43.

(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 1424هـ–2004م، ص28.

(4) بكر عبد الله خورشيد، أمن اللّبس في النحو العربي دراسة في القرائن، رسالة دكتوراه (مخطوط)، جامعة الموصل، 1427هـ–2006م، ص19.

وبين اسم إن و خبرها، وبين اسم كان و خبرها (...) وبين المفعولين إذا أمن اللبس[1] بظهور الحركة الإعرابية، كقوله تعالى: ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا ﴾ [الأنعام: 158]، وقوله تعالى:﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه:67]، فقد تميّز الفاعل من المفعول بظهور الحركة في كليهما فأمن اللّبس، وجاز التصرّف بالتقديم والتأخير.

غير أنّ هناك من الألفاظ مالا يحتمل ظهور الحركة الإعرابية عليها، فيجب الالتزام بالترتيب الأصلي حينها، وحفظ مواقع الألفاظ، من نحو قولنا: أخي صديقي، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [ص:23].

فهنا يبرز دور قرينة الرتبة كوسيلة هامة في أمن اللّبس الذي قد يَعرو التركيب جرّاء تغيير المواقع، وعليه يتبيّن «أنّ بين الرتبة النحوية وبين الظّواهر الموقعية رحمًا موصولة لأنّ الرتبة حفظ الموقع والظّاهرة الموقعيّة هي تحقيق مطالب الموقع رغم قواعد النظام »[2] و قد يترخّص في قرينة الرتبة، في مثل تلك الحالات التي تأخذ العلامة الإعرابية فيها الدّور في حراسة المعنى، أو بالاتّكال على قرينة لغوية أخرى، كالقرينة المعنوية في (أكل يحيى كمثرى)، ذلك أنّ طبيعة العلاقة بين الأكل والكمّثرى لا يمكن أن تكون علاقة الفاعلية، بل هي علاقة المفعولية، وعن طبيعة العلاقة بين الأكل ويحي التي لا يعقل أن تكون إلاّ علاقة الفاعلية، ومن ثمّ جاز الترخّص في قرينة الرتبة، لأنّ التعرّف على كلّ من الفاعل والمفعول مبنيّ على معرفة خصائص المجالات الدّلالية وتجاوبها مع المفردات[3].

---

(1) شوكت علي عبد الرحمن درويش، الرخصة النحويّة، المكتبة الوطنية، عمّان، الأردن، دط، 2004م، ص272.

(2) تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص208.

(3) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدّلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1420هـ-2000م، ص140.

ومن خــلال النّــظر في علاقة" قرينة الرتبة" بما تقدّم من مسائل نحويّة، نستشفّ نظامًا محكما عرفت به اللّغة العربيّة، كما عرفت بجنوحها نحو الوضوح وبعدها عمّــا هو ملبس؛ وهذا جلــيّ من خلال ما حدّده النّحاة من قواعد، كمــا ارتبطت العديد من الأحكــام الخاصّة بقانون ترتيب الجملة بالعامل النحويّ والذي اعتبره الدّارسون المحدثون نتاجًا فلسفيّا صرفا أبعد الدرس النحويّ عن مجاله اللّغوي وأدخله في مجالات أخرى كالفلسفة والمنطق.

الفصل الثاني

قرينة الرتبة عند البلاغيين

أولا:التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغي

1-مفهومه (لغة واصطلاحا)

ميّز النحاة الثابت من المتغير أثناء دراستهم للجملة ونظامها، من حيث مواقع الكلمات بالتركيب؛ ونعني بالثّابت الرتب المحفوظة، وبالمتغّير غير المحفوظة. فالأولى تعدّ قرينة على المعنى إذ تساعد على رفع اللّبس من خلال تحديد موقع الكلمة في الجملة، أمّا الثانية فهي وسيلة أسلوبية فنيّة يلجأ إليها المتكلم للتعبير عن معانٍ ثانية يرمي إليها، من دون استعماله لكلمات جديدة، وذلك من خلال تلاعبه بالكلمات، فيقدّم ويؤخر؛ والعنصر المقدّم هو محور الكلام غالباً.

والنّمط الثاني من الرتبة (غيرالمحفوظة) هو محطّ اهتمام البلاغيين، وبؤرة تحليلهم، أسّسوا من خلاله مبحثهم في علم المعاني؛ التقديم و التأخير.

جاء في (الصّحاح): «قَدَمَ بِالفَتْحِ يَقْدُمُ قَدْمًا ،أي تقدّم (...) واسْتقدم وتقدّم بمعنىً، كما يقال استجاب وأجاب ، وفي المثل: "استقْدَمَتْ رِحَالَتُكَ "يعني سرجك؛ أي سبق ما كان غيره أحق به(...) والمقدّم نقيض المؤخر»[1].

وقال تعالى :﴿ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف:34]

ومنه قول عنترة [2]:

فأَتَيْتُهَا والشّمْسُ فِي كَبِدِ السَّمَا ****وَالقَوْمُ بَيْنَ مُقدّمٍ وَمُؤَخّرٍ

[1] الجوهري ،الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،5/2006-2008.

[2] ديوانه ، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان ، ط1، 2008م، ص103 .

والملاحظ أنّ التقديم والتّأخير يرتبط بالمواقع وما يطرأ عليها من نقل وتحريك، فتقديم الشّيء يستلزم تأخير الآخر، فهما متناقضان ويسيران في اتّجاه معاكس.

أمّا في الاصطلاح فالتّقديم خلاف التأخير، وهو أصلٌ في بعض العوامل والمعمولات ويكون طارئا في بعضها الآخر، فما يجب التقديم فيه وهو أصل الفعل مع الفاعل، والمبتدأ مع الخبر، والفاعل مع المفعول به، وبقيّة الفضلات والمكمّلات، وقد يطرأ من أسباب نحويّة أو بلاغيّة أو عروضية ما يقتضي تأخيرها وتقديم ما هو مؤخّر في الأصل، كتقديم المفعول به على الفاعل، أو تقديمه على الفعل والفاعل لإرادة الحصر البلاغي[1].

وممّا تقدّم يمكننا القول أنّ المعنى الاصطلاحي يتّصل بالمعنى اللغوي، فالنّقل والتحريك وتغيّر المواقع وتبادلها جامع بينهما، ففي « ثنائية التقديم والتّأخير ما يشير إلى ارتباط الطرفين، فإذا قدّمت كلمة فهناك أخرى قد أخّرت، وإذا رُفع هذا الثنائي فهناك نظام محفوظ وترتيب معهود، ووراء الوجود وعدمه أغراض مقصودة وأسرار مكنونة(...) ويمكن تكثيف المصطلح في أنّ التقديم والتأخير تصرّف في العبارة بالنّقل بين مكوّناتها لاعتبارات بلاغية، وذلك من الجانب الإنجازي، أمّا من الجانب البحثي فيمكن القول: إنّه دراسة الحركة الانتقالية للكلمة والجملة داخل العبارة لرصد أحكامها وكشف أسرارها»[2].

وقد حظي مبحث (التقديم والتأخير) باهتمام البلاغيّين وعنايتهم نظرًا لأهمّيته؛ باعتباره وسيلة لتوليد المعاني وابتكارها، وفيمايلي نحاول الوقوف على بعضٍ من ملامح هذه الأهمية.

2-أهميّته:

---

[1] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ،ص183-184.

[2] علي عون، بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دار المدار الاسلامي، بيروت، لبنان ، ط1 ،2006م،47/1 .

يمثّل التقديم والتأخير أحد خصائص اللغة العربية، لكونه يتيح للمتكلم فرصة إلقاء الخطاب بكيفيّات وطرق متباينة تباين الأغراض المتعلّقة بشتى المعاني، وتماشيا مع المقامات التي أسهمت في إنتاج الحدث اللغوي، فهو ميزة تتحلّى بها اللّغة العربيّة باعتبارها لغة البيان الرفيع، والجملة الوجيزة الموحية .

والتّصرف في ترتيب الكلام تقديما وتأخيرا لا يكون عبثا، كما أنّه لا يتأتّى إلاّ لمن خبر أساليب العربية، وامتلك ناصية اللغة، وهو ما تميّز به العرب الفصحاء، يقول الزركشي (ت794هـ): «هو أحد أساليب البلاغة؛ فإنّهم أتوا به دلالة على تمكّنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق»[1]، ذلك أنّ نظم الكلام على غير المألوف يؤدّي إلى لفت انتباه السامع، ويجعله مشدوداً لما يُلقى إليه من كلام .

وما القول بمرونة اللغة العربية، وأنّها لغة الإيجاز والتكثيف، إلاّ لما تتماز به من توسعة على المتكلم في نسج كلامه وفقا لما يختلج في نفسه من معانٍ، وبمعاونة جملة من القرائن اللغوية، وأخصّ القرائن؛ العلامة الإعرابية ولو « اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيُعلم الفاعل بتقدّمه والمفعول بتأخّره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتّساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب »[2]، وبذلك تعطي قرينة العلامة مجالاً أرحب للتّصرف في الكلام، «ومن الاستدلال أنّ التقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسّع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه، ألا ترى أنّهم قدّموا المفعول على الفاعل مع أنّ رتبته متأخرة»[3]. ونظرا لما له من الأهميّة عُدّ عنصرا فعّالا ترتكز عليه النّظرية التوليدية

---

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، دت، 233/3.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل،72/1 .

[3] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي ، بيروت، لبنان ط1، 1406هـ-1986م،ص247.

التحويلية، باعتباره عنصرا تحويليا، يتمّ فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر البنية التركيبية، من نحو تقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول به على الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، ومن نحو تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية، أو تقديم عناصر توسعة الجملة (الفضلات) على أحد ركني الجملة الأساسيين، أو عليهما معاً بغية إحداث تغيير في المعنى[1].

ومن أظهر ملامح أهميتّه ما يتجلّى لنا من تغاير في المعنى من خلال أسلوب القصر، وما يمتاز به من دقّة في التعبير، وهذا ما بيّنه الجرجاني(ت411هـ) في إظهاره الفرق بين أن تقول: "ما ضرب زيداً إلاّ عمرو "، وبين قولك :"ما ضرب عمرو إلاّ زيداً"، بقوله: « والفرق بينهما أنّك إذا قلت: "ما ضرب زيداً إلاّ عمرو"، فقدّمت المنصوب، كان الغرض بيان الضارب من هو، والإخبار بأنّه عمرو خاصّة دون غيره، وإذا قلت: "ما ضرب عمرو إلاّ زيدا"، فقدّمت المرفوع، كان الغرض بيان المضروب من هو، والإخبار بأنّه "زيد" خاصّة دون غيره»[2].

ونظيره قول تعالىَ: ﴿ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ ﴾[فاطر:28]، فإنّ تقديم اسم الله تعالى إنّما كان لأجل أنّ الغرض أن يبيّن الخاشون منهم، ويخبر بأنّهم العلماء خاصة دون غيرهم، ولو أُخّر ذكر اسم الله وقدّم (العلماء) فقيل: "إنما يخشى العلماء الله" لاختلف المعنى، ولصار بيان المخشيِّ من هو، والإخبار بأنّه الله تعالى دون غيره ولم يجب أن

[1] ينظر، رابح بومعزة، البنية العميقة لصور التحويل بالترتيب والزيادة –الربع الثاني من القرآن الكريم أنموذجا، مجلّة كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد16، 2014م، ص27 .

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص338.

تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء[1]. وهاته الدقّة في المعنى مردّها إنّما لما وقع من تقديم وتأخير في الآية الكريمة .

وممّا لا يخفى أنّ التصرف بالتقديم والتأخير دليل على قوة الأسلوب، وكذلك قوّة التركيب، ذلك أنّ« تقديم الكلمة أو تأخيرها بالنسبة إلى موضعها الطبيعي دلالة على القصر أو التفخيم ،أو حسن الذوق واللّياقة أو الأهمية مطلقا»[2]، وقوّة الأسلوب والتركيب واضح وجليٌ في القرآن الكريم، وما تتميز به آياته من القوّة والرّصانة، يقول تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ [البقرة :255]. ففي أسلوب هذه الآيات ما يثبّت العقيدة، وما يدعو إلى تحقيق الوحدانية والإقرار بالألوهية للواحد الأحد. فقد تموضع التقديم في قوله تعالى: (لا تأخذه سنة ولا نوم)، حيث قدّم المفعول على الفاعل، وقدّمت السنة على النوم، وفي قوله: (له ما في السموات وما في الأرض) قدّم الخبر على المبتدأ وقدّمت السّموات على الأرض، وفي(من ذا الذي يشفع عنده) قدّم اسم الاستفهام واتّصل به اسم الإشارة ثمّ الموصول، وفي (لا يئوده حفظهما) قدّم المفعول على الفاعل[3].

---

[1] ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص339.

[2] أحمد الشايب، الأسلوب دراسة بلاغيّة تحليلية لأصول الأساليب الادبية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط8، 1991م، ص197 .

[3] علي عون، بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم،55/1.

وما التقديم الحاصل في الآيات الكريمات «إلاّ لأغراضٍ سامية ودلالات عميقة، تثير الإحساس بروعة التعبير وجمال التأثير وقوة التبليغ، وليس ذاك إلاّ من نفحات الإعجاز البياني»[1].

وغير بعيد عن أسلوب القرآن وما يتميّز به من فخامة وقوّة وجلال، وتركيب متفرّد، نجد أنّ التقديم والتأخير يرتبط بأسباب نفسية «فقد حرصت الجملة في القرآن على أن يكون هذا التقديم مشير إلى مغزىً، دالاً على هدف، حتّى تصبح الآية بتكوينها تابعة لمنهج نفسي، يتقدّم عندها فيها ما تجد النّفس تقديمه أفضل من التأخير، فيتقدم مثلا بعض أجزاء الجملة حين يكون المحور الذي يدور علي الحديث وحده، فيكون هو المقصود والمعنى، والنّفس يتقدّم عندها من يكون هذا شأنه، فلا جرم أن يتقدم في الجملة كما تقدّم في النفس»[2]، ونلمس هذا الأثر النفسي في قوله تعالى: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[الأنبياء:97]، فتقديم شاخصة على أبصار، يصوّرها لنا وكأنّ كلّ صفة أخرى قد انمحت، ولم يبق لها سوى الانفتاح الذي يؤذن بالخوف والذهول معاً[3].

وتظهر أهميّة التقديم والتأخير في كونه غير مقصور على الجملة في ذاتها، ولا يُعنى فقط بمواقع الألفاظ، وما حوّل عن أصله بل لما له من سياقات و« اعتبارات ترتبط فيها بالمتكلّم، واعتبارات ترتبط فيها بالمتلقي، واعتبارات تتّصل بطبيعة الصياغة ذاتها»[4]، فمن الاعتبارات المرتبطة بالمتكلّم تقديم المسند إليه تبرّكا به، كقولنا "اسم الله اهتديت به"، والتي

---

[1] علي عون، بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، 55/1 .

[2] أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، نهضة مصر، القاهرة، مصر، دط،2005م، ص90.

[3] نفسه، ص91.

[4] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1994م، ص334.

لها ارتباط بالمتلقّي كالتّقديم في سياق التشويق، أمّا المتعلّقة بطبيعة الصّياغة فيمكن ملاحظتها فيما إذا قُصد إبراز العلاقة بين طرفي الإسناد، وذلك بإعادة الإسناد مرة أخرى[1].

وممّا تقدّم يمكننا القول إنّ أسلوب التقديم والتأخير في اللّغة العربية يمثّل ميزة وخصيصة تتفرّد بها من بين نظائرها من اللّغات الأخرى فهو «يفسح مجال تصريف القول وهندسة الأسلوب، ويجعل الأديب متمكّناً من نقل أحاسيسه ومشاعره في تركيب لغويّ رصين وتعبير فني متقن»[2]، وعلى ذلك يُعتبر علامة على تفوّق اللّغة العربية وأصحابها على حدٍّ سواء.

ثانيا: التقديم والتأخير في الجملة العربية

لعناصر الجملة العربيّة –الاسمية منها والفعلية– مواقع خاصة في ترتيبها على ما يقتضيه النظام النّحوي، ووفق ما قرّره النّحاة من وجوب نظمها على نسق خاص، وتتكوّن كل من الجملتين من عنصرين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، أو المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، ينضاف إليها متعلّقات الفعل، كالحال والتمييز، والظروف، وغير ذلك من المتعلقات.

واللّغة العربية بما تتميّز به من مرونة وحيوية تسمح بتحريك عناصرها تقديماً وتأخيرا، شرط أمن اللّبس وعدم الإخلال بالفهم والبعد عن الغموض مما يمنح المتكلم حريّةً في التعبير عن آرائه وانفعالاته. وقد ابتعد البلاغيّون أثناء تحليلاتهم وتجنّبوا الخوض في الرتب التي أوجب النّظام اللّغوي حفظها فلا مجال للخلاف فيها، وكانت الرتب غير المحفوظة هي مادّة بحثهم باعتبارها تمثّل مجالاً أرحب للبحث عن مختلف الأغراض البلاغيّة التي يصبو المتكلم إلى تحقيقها .

---

(1) محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 334–336.

(2) علي عون، بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ،57/1.

وقد قدّم البلاغيون تعليلاتهم لتقديم وتأخير كلّ من المسند والمسند إليه، وكذا متعلّقات الفعل، نحاول الوقوف على أهمّ ما قيل بشأن هاته التعليلات البلاغيّة فيما يأتي:

1-**المسند إليه:** تتعدّد الأغراض الدّاعية لتقديم المسند إليه نذكر أهمّها:

أ- الأصل فيه التقديم: وليس ثمّة ما يقتضي العدول عن الأصل كتقديم المبتدأ على الخبر، والفاعل على المفعول، وصاحب الحال عليها، وذلك لكونه محكوم عليه، وما بعده حكم عليه.

ب- تمكين الخبر في ذهن السّامع: لأنّ في المبتدأ تشويقاً إليه، وحصول الشّيء بعد التشويق يكون في النّفس أوقع ، كقول أبي العلاء:

وَالَّذِي حَارَتْ البَرِيَّةُ فِيهِ **** حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ .

فتقديم المسند إليه، وهو الاسم الموصول وصلته: "والذي حارت البرية فيه" يشير إلى أمر غريب يدعو إلى الدهشة، ويجعل السّامع مترقباً لما سيأتي من الكلام، فيكون الجواب أمكن في الذهن وأشدّ وقعا في النفس[1].

ج- التعجيل بالمسرّة أو بالمساءة: وذلك أن يعجّل بذكر المسند إليه تفاؤلا، نحو: "فرح في دارك"، وقوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾ [التوبة:43]، فلو اختلف الترتيب في الآية فجاءت هكذا (لم أذنت لهم عفا الله عنك)، لم تحمل المعنى ذاته، ولا أفهمت هذا المراد من الآية الأولى التي جاءت مصدّرة بالعفو لإذهاب أيّ خوف من قلب رسول الله صلّى الله عليه وسلم لو أنّها صُدِّرت بالعتاب، كما أنّها حملت معنى آخر وهو بيان عظم مكانة هذا النّبي عند ربّه الذي لم يُرد مبادرته بالعتاب بل بادره بخطاب التلطّف مع

[1] ينظر، كريمة محمود أبو زيد، علم المعاني دراسة وتحليل، مكتبة وهبة، القاهرة ط1، 1408هـ- 1988م، ص91.

الأحباب[1]، أو يعجّل بذكره تشاؤماً كقوله تعالى: ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ [البقرة:43]، فتقديم كلمة (ويل) هنا أشاعت جوّا نفسيا مملوءً بالخوف المرتقب والتشاؤم من العذاب المنتظر الذي مهّدت له وأوحت به كلمة "ويل" وعلى عكس لو أُخرت وقيل: فللّذين يكتبون الكتاب بأيديهم ويلٌ[2].

د- التلذّذ بذكره: وذلك أنّ الكلام المقدّم إلى الذكر أقرب، لقربه في نفس المتكلّم، كقول قيس بن الملوّح :

بِالله يَا ظَبْيَاتَ القَاعِ قُلْنَ لَنَا ****لَيْلاَيَ منْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

هـ- وقد يُقدّم المسندإليه تعظيماً أو تحقيراً، مثال الأول قولنا: "الله ربّنا"، "محمدٌ نبيّنا"، والثاني كقولك: "الجاهل غائبُ عن المجلس"[3].

و- تقوية الحكم وتقريره: وذلك بأنْ تحقّق وقوع الفعل في ذهن السّامع وتمنعه من الشكّ، فأنت تبدأ بذكره، وتوقّعه أوّلا، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لتباعده بذلك عن الشبهة وتمنعه من الإنكار، من نحو:(هو يعطي الجزيل)، فأنت لا تريد أن تزعم أنّه ليس هناك من يعطي الجزيل غيره، ولا أن تعرّض بإنسان وتحطّ منه، ولكنّك تريد أن تحقق على السّامع أنّ إعطاء الجزيل دأبه، وأنّ تمكن ذلك في نفسه[4].

وكقول المعذّل بن عبد الله اللّيثي يمدح فتيان بني عتيك:

هُمْ يَفْرِشُونَ اللَبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ ****وَأَجْرَدَ سَبّاحَ يَبُذُّ المَغَالِبَا

---

[1] منير محمود المسيري، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1426هـ _2008م، ص50.

[2] ينظر، نفسه، ص51 .

[3] ينظر، كريمة محمود أبو زيد، علم المعاني دراسة وتحليل ، ص91.

[4] ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص129.

فقد أسند الفعل "يفرشون" مرّتين، مرّة إلى المسند إليه الضّمير الظاهر"هم"، وأخرى إلى "واو الجماعة" المتّصلة بالفعل المضارع ممّا أدّى إلى تقوية الحكم وتوكيده[1].

ومما يفيد التّقوّي قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ ﴾[المؤمنون :59] فقوله تعالى: (هم لا يشركون) أقوى في التوكيد من القول(لا يشركون بربّهم)، أو القول: (الذين بربّهم لا يشركون)[2].

ز – التخصيص: وذلك بأن يقدّم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي بشرط أن يكون مسبوقا بحرف نفي نحو: "ما أنا قلت هذا"، أي؛ لم أقلْه ولكنّه مقول لغيري، وعليه فأنت تنفي وقوع المقول منك؛ ولكنّك لا تنفي وقوعه من غيرك، ولذلك لا يصحّ قولك: ما أنا قلت هذا ولا غيري؛ لأنّ تقديمك للمسند إليه أفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك[3].ومن ذلك قول المتنبّي [4]:

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ ****وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي القَلْبِ نَارَا

فالشّاعر ينفي كونه السّبب في سقم جسمه وإضرام النّار في قلبه، وإثباته لغيره، فلا يصحّ أن يقول (وما أنا أسقمت جسمي ولا غيري) إذ إنّ سقم الجسم موجود وثابت[5].

ح– إفادة عموم السلّب أو سلب العموم: ونعني بعموم السلّب شمول النفي لكلّ فرد من أفراد المسند إليه، ويكون بتقدّم أداة من أدوات العموم على أداة نفي نحو: "كلّ مجتهد لا يرسب"؛ بمعنى لا يرسب أحد من المجتهدين، ويسمّى شمول النّفي، كقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ

(1) كريمة محمود أبو زيد، علم المعاني دراسة وتحليل، ص94.

(2) ينظر، نفسه، ص95.

(3) عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص139.

(4) ديوانه، دار البدر، الجزائر، دط، دت، ص137 .

(5) عبد العزيز، عتيق،علم المعاني، ص140.

كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٖ﴾ [لقمان:18] ، وسلب العموم يكون بتقديم أداة النفي على أداة العموم من نحو: لم يكن ذلك: فتفيد نفي المجموع واحتمال وقوع البعض[1]. كقول المتنبي[2]:

مَاكُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ ****تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَالاَ تَشْتَهِي السُّفُنُ.

ط- تقديم المسند إليه إذا كان لفظ "مثل" أو"غير"؛ من نحو قولنا:"مثلك لا يبخل"، إذا استعمل لفظ "مثل" كناية من غير تعريض، ونحوه ممّا لا يراد بلفظ "مثل" غير ما أضيف إليه ولكن أريد أنّ من كان على الصّفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرب أن يفعل ما ذكر، أو أن لا يفعل، كقول المتنبّي[3]:

مِثْلُكَ يَثْنِي المُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ ****وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ.

والأمر ذاته في حكم"غير" إذا سلك به هذا المسلك، فقيل: غيري يفعل ذاك، والمعنى أنّي لا أفعله فقط، من غير إرادة التعريض بإنسان.

واستعمال "مثل" و"غير" مركوز في الطّبائع ، وإن تصفحت الكلام وجدتهما يقدّمان أبدا على الفعل إذا نُحيَ بهما نحو ما ذكرناه، ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدّما[4].

2- المسند: وقد يقدّم المسند ويكون تقديمه لأغراض منها:

أ- تخصيص المسند بالمسند إليه وقصره عليه، نحو قوله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ ﴾ [آل عمران:189]. فالسّموات والأرض مختصّة بكونها لله مقصورة عليه ومنحصرة فيه. ومن قبيل هذا قوله تعالى:﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٞ ﴾[الصافات:47]، فالغول

---

[1] منير محمود المسيري، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، ص56.

[2] ديوانه، دار البدر، الجزائر، دط، دت، ص319.

[3] ينظر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة،المعاني والبيان والبديع، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م، ص61-62.

[4] نفسه، ص62-63.

مقصور على اتّصافه بعدم حصوله في خمر الجنّة ولكنّه يوجد في خمور الدّنيا، فتقديم المسند "فيها" يقتضي تفضيل المنفيّ عنه وهو خمر الجنّة على غيرها من خمور الدنيا، بمعنى أنّه ينتفي عنها ما تتّصف به خمور الدّنيا من اغتيال العقول ممّا يسبب دوار الرأس و ثقل الأعضاء[1].

ب- التبنيه على أنّ المتقدّم خبر لا نعت؛ وذلك بتقديم الخبر المسند على المبتدأ المسند إليه، من نحو قوله تعالى:﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ ﴾ [الأعراف:24] فلو قال:(ومستقرٌ لكم) لتُوُهِّم ابتداءً أنّ (لكم) نعت وأنّ خبر المبتدأ سيذكر فيما بعد، وذلك أنّ حاجة النكرة إلى النّعت أشدّ من حاجتها إلى الخبر، فيتعيّن على ذلك تقديم المسند لإزالة اللّبس الذي قد يحصل[2].

ومنه قول حسّان بن ثابت رضي الله عنه في مدح النّبي عليه الصلاة والسّلام [3]:

لَهُ خَيْلٌ مُجَنَّبَةٌ تُعَادَى ****بِفُرْسَانٍ عَلَيْهَا كَالصُّقُورِ

لأنّه لو قدّم المسندإليه (خيل) على المسند(له) لتُوهِّم أنّه نعت وليس خبراً.

ج- كون المتقدّم محطّ الإنكار والتّعجب: من ذلك قوله تعالى﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾[مريم: 46] وفي ذلك ضرب من التعجّب والإنكار لرغبة (إبراهيم) عن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها، هذا بخلاف لو قال: "أأنت راغب عن آلهتي؟"[4].

---

[1] ينظر، عبد العزيز عتيق،علم المعاني، ص104.

[2] نفسه، ص140.

[3] ديوانه، دار البدر، الجزائر، دط، دت، ص127.

[4] ينظر،ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدّمه وعلّق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط2، دت، 215/2-216 .

د- التشويق إلى ذكر المسند إليه: ومن ذلك قول محمد بن وهيب يمدح المعتصم:

ثَلَاثَةٌ تُشْرُقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا ****شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُوُ إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ.

والترتيب الأصلي هو: الشّمس والقمر وأبو إسحاق ثلاثة تشرق الدّنيا[1].

فالنّفس تتشوّق وتتطلّع لمعرفة بمن تشرق الدّنيا، فيجيء الخبر متأخّر فيكون له وقع في النّفس ماكان ليكون لولا تأخيره.

هـ- وقد يقدّم المسند في باب الوعظ، لما يُحتاج إليه من تثبيت وتقوية، ومن ذلك قول أبي العلاء المعرّي:

وَكَالنَّارِ الحَيَاةُ فَمِنْ رَمَادٍ ****أَوَاخِرُهَا وَأَوَّلُهَا دُخَانُ[2]

وعن الأغراض الدّاعية لتأخير كلّ من المسند والمسند إليه، فإنّنا نقول إنّ ما يدعو بلاغيّا إلى تقديم جزء من الكلام هو ذاته ما يدعو بلاغيّا إلى تأخير الجزء الآخر، ولمّا كانت علاقة التّلازم تحكم علاقة المسند بالمسند إليه؛ فإنّه إذا تقدّم أحد ركني الجملة تأخر الآخر.

يقول السكّاكي(ت626هـ) في تأخير المسند إليه «وأمّا الحالة التي تقتضي تأخيره عن المسند فهي إذا اشتمل على وجه من وجوه التقديم »[3].

وفي تأخير المسند يقول: « وأمّا الحالة المقتضية لتأخير المسند إليه فهي إذا كا ن ذكر المسند إليه أهم، كما مضى في فنّ المسند إليه، إيّاك أنْ تظنّ بكون الحكم على المسند إليه

---

[1] ينظر، فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها ، دار الفرقان، إربد، الأردن، ط4، 1417هـ- 1997م، ص232.

[2] توفيق الفيل، بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، دت، ص132.

[3] السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ-1987م،ص196.

مطلوباً استيجاب صدر الكلام، فليس هو هناك فلا تغفل»[1].

ينبّه(السكاكي) على أنّ مسألة تقديم المسند إليه ليس لكونه محكوم عليه ومطلوبٌ في صدر الكلام؛ أي إبتداءً، وإنّما تقديمه لأغراضٍ بلاغية.

3- متعلّقات الفعل:

يأتي الفعل باعتباره عاملا، أوّلا، ثمّ يليه ما تعلّق به من معمولات؛ غير أنّ هذا لا يطّرد، فقد تتقدّم بعض معمولات الفعل عليه، كالمفعول، والحال، والظرف، وغيرها من المعمولات. وهذا ما استرعى انتباه البلاغيّين، فبحثوا عن الأسباب المؤدّية إلى خرق القاعدة النحويّة التي لا تجوّز تقدّم المعمول على عامله وما يضفيه هذا العدول عن القاعدة من دلالات، وما يشيعه من معانٍ متنوعة، نذكر منها:

أ- أن يقدّم أصالة، ولا مقتضى للعدول عن تلك الأصالة، كالفاعل في قولك: قرأ محمد الصحيفة، فتقديم الفاعل عن المفعول؛ لأنّه عمدة في الكلام، وحقّه أن يلي الفعل؛ ونظيره المفعول الأول، نحو"أعطيت محمّدًا دينارًا" فتقديم المفعول الأول أصالةً لما فيه من معنى الفاعلية أي آخذ العطاء[2].وهذا التقديم لا نلمس له وجهًا بلاغياً.

ب- أن يكون التقديم لغرض الاختصاص، "كقولك زيدًا ضربت وعليًّا أكرمت"، ففي تقديم المفعول في قولنا: "زيدا ضربت"، تخصيصًا له بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولنا: "ضربت زيدا"، فأنت هنا مخيّر بأن توقعه على أي مفعولٍ شئت، فتقول ضربت خالدًا أو بكرًا أو غيرهما، وإذا أخّرته لزم الاختصاص للمفعول[3].

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص219.

[2] عيسى على العاكوب وعلي سعد الشتيوي، الكافي في علوم البلاغة العربية المعاني-البيان-البديع،الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، دط، 1993م، ص216.

[3] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 211/2.

ونظيره في القرآن الكريم قوله تعالى﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الزمر:66]، فإنّه إنّما قال "بل الله فاعبد " ولم يقل "بل اعبد الله"؛ لأنّه إذا تقدّم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ولو قال: "بَل اعْبُدْ" لجاز إيقاع الفعل على أيٍّ مفعولٍ شاء[1].

ج- أن يكون ذكر المقدّم أهم والعناية به أتم؛ وذلك بأن يكون تعلّق الفعل بذلك المقدّم هو المقصود بالذات تبعًا لاعتناء المتكلّم أو السامع بشأنه[2].

وبيان ذلك في الآيتين الكريمتين :

قال تعالى:﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ ﴾ [الأنعام:151].

وقال تعالى:﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡۚ ﴾[الإسراء:31].

ففي الآية الأولى قدّم ذكر المخاطبين "نرزقكم وأياهم "؛ لأنّ الخطاب للفقراء، وهؤلاء رزقهم أهمُّ عندهم من رزق أولادهم لما بهم من الفقر والفاقة، فقدّم الوعد برزقهم لاستدعاء المقام ذلك، على عكس الآية الثانية التي وُجّهت للأغنياء، وهؤلاء رزق أولادهم هو المطلوب عندهم؛ لأنّهم مرزوقون فقدّم الوعد برزق أولادهم[3].

---

[1] ينظر، نفسه، ص212، وفضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص235.

[2] ينظر، عيسى علي العاكوب، وعلي سعد الشتيوي، الكافي في علوم البلاغة، ص216.

[3] ينظر، ابن الأثير، المثل السائر ، ص216.

د- الحرص على عدم الإخلال بالدّلالة المرادة؛ وذلك بدفع توهّم غير المراد، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر:28]، قدّم (من آل فرعون) على قوله تعالى: (يكتم إيمانه) حتى لا يُتّوهم أنّ الرجل ليس من آل فرعون[1].

وللغرض ذاته قدّم الجار والمجرور على الفعل في قوله تعالى: ﴿ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [آل عمران :109]، فإنّ التقديم هنا دلّ على أنّ مرجع الأمور ليس إلاّ لله وحده، فلو وردت من غير تقديم وقيل: (تُرجع الأمور إلى الله) لاحتمل إيقاع مرجع الأمور إلى غير الله وهذا محال لا يجوز[2].

د-أن يتضمّن التّأخير إخلالاً بالتّناسب الموسيقي، أو كما يُقال مشاكلةً لرؤوس الآي أوما يسمّى برعاية الفاصلة[3]، كقوله تعالى:﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه:67]، ويقول ابن الأثير(ت637هـ) أنّ بعض أهل البيان ومنهم الزمخشري(ت 538هـ) يرون في تقديم معمولات الفعل إنّما للاختصاص وحده .

إلاّ أنّ (ابن الأثير) يرى في تقديم متعلّقات الفعل لغرضين إثنين: الاختصاص ومراعاة نظم الكلام. فهو يرى أنّ حسن النظم لا يكون إلاّ بالتّقديم وهو عنده أبلغ وأوكد من الاختصاص[4].

فالتّقديم في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[الفاتحة:05] لمراعاة

---

[1] عيسى علي العاكوب، وعلي سعد الشتيوي، الكافي في علوم البلاغة ص217، وينظر محمود المسيري، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلة، ص133.

[2] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص141.

[3] محمود المسيري، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ص124.

[4] ابن الأثير، المثل السائر، 212/2.

نظم الكلام؛ لأنّه لو قال: "نعبدك ونستعينك" لم يكن له من الحسن ما لقوله:﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ ، فهاته الآية مسبوقة بقوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾ [الفاتحة:1-4]، وجاء بعدها قوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾مراعاة للفضيلة السجعية[1]

وقد أنكر(حسن عبّاس) ماذهب إليه (ابن الأثير) في مسألة حسن النظم السجعي يقول: « ولا تلتف إلى ما يُقال من أنّ هذا التقديم لرعاية الفاصلة، فمع تقديرنا لجمال الإيقاع، وحلاوة الجرس، لكنّه في كتاب الله تعالى لن يستقلّ بتقديم أو تأخير، أو حذف أو ذكرٍ، وإنّما – إن كان ذلك – فلا بدّ أن يكون تابعاً لمعنى أراده القرآن الكريم »[2]، وهو يرى في تقديم المفعول دلالةً على التخصيص، وقد يكون للعناية به والاهتمام بشأنه[3]، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠ ﴾ [الضحى:10/9]. وقوله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِي سِلۡسِلَةٖ ذَرۡعُهَا سَبۡعُونَ ذِرَاعٗا فَٱسۡلُكُوهُ﴾ [الحاقة:30-32].

---

[1] ابن الأثير، المثل السائر، ص212.

[2] فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص236.

[3] نفسه، ص236.

ثالثا: قرينة الرتبة بين الفكرة النحويّة و الروح البلاغيّة

1 – السّمة البلاغيّة لقرينة الرتبة النحويّة:

إنّ القول بمعيارية الدرس النحوي وجموده، وميله إلى التجريد، والاكتفاء بوصف الظواهر دون تحليلها، لا يمنع من وجود ملاحظات وإشارات بلاغية أثرى بها النحاة مبحث البلاغة. وهذا ما نلحظه في مجال العناية بقرينة الرتبة، أو ما يعادل مبحث التقديم والتأخير لدى البلاغيين.

فهذا الخليل ابن أحمد الفراهيدي(ت175هـ)، نجد له أثرًا في تناوله المسألة، فهو حين يعرض للتّقديم و التّأخير في الكلام، يصف بعضه بالحسن وبعضه بالقبيح، يقول عنه سيبويه(ت180هـ)، في (باب الابتداء): « ... أنّه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائمًا مقدّمًا مبنيًا على المبتدأ، كما تؤخّر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرو(...) وكان الحدّ أن يكون مقدّمًا ويكون زيد مؤخرا (...) و هذا عربيّ جيّد. وذلك قولك تميميّ أنا ومشنوءُ من يشنؤك...»[1]وذلك التّقديم الذي يكون على نيّة التّأخير ويبقى اللّفظ معه على حكمه الذي كان عليه قبل أن يقدم. فتقديم الخبر في(زيد قائم) يظلّ خبرًا إذا قلنا قائم زيد، كذلك تقديم المفعول إذا قلنا ضرب زيدا عمرو، وهذا ما عناه الخليل بحسن التقديم[2].

ويعتبر سيبويه (ت180هـ) أوّل من أشار لقرينة الرتبة، إشارة تنحو بها إلى المنحى البلاغي، و ذلك (في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول)، يقول: «فإن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبد الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخّرا ما أردت به مقدّما، و لم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخّرا في

(1) سيبويه، الكتاب،127/2.

(2) ينظر، عبد القادر حسين، أثر النّحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة، دط، 1998م، ص59.

اللّفظ، فمن ثمّ كان حدّ اللّفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربيّ جيّد كثي، كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم»[1].

فكانت إشارته هنا إلى تقدم المفعول، « فمن شأن المفعول أن يتأخّر عن الفاعل ولكنّه إذا تقدّم فذلك لعلّة قصد إليها التكلم وهي: العناية والاهتمام بشأنه»[2].

والأمر ذاته من العناية والاهتمام بالمقدم في(باب كسا) يقول: « وإن شئت قدمت وأخرت فقلت: كُسِيَ الثَّوْبَ زَيْدٌ، وَأُعْطِيَ المَالَ عَبْدُ الله، كما قلت ضرب زيد عبد الله، فأمره في هذا كأمر فاعل»[3].

كما نجد (سيبويه) يعنى بغرض بلاغي آخر، وذلك في (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى)، يقول: « فإن ألغيت قلت: عبدُ الله أضن ذاهب، وهذا إخال أخوك، وفيها أُرى أبوك، وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكلّ عربيّ جيّد (...)، و إنّما كان التّأخير أقوى لأنّه إنّما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، ثمّ يدركه الشك»[4]، ويرتبط التّقديم هنا بالمتكلّم ارتباطًا مباشرًا، فالغرض البلاغيّ هنا ليس العناية والاهتمام، وإنّما لغرض بلاغيّ آخر له قيمته في فن البلاغة، يتّصل بالمتكلم وما طرأ عليه من عوامل نفسية أثناء كلامه، حوّلت يقينه إلى شك، ممّا أفضى إلى تغيير في مواضع الألفاظ ونظمها على غير ما ينبغي أن تكون عليه[5].

وقد عرف عن البلاغة عنايتها بأحوال المخاطب وما يكتنفه من ظروف يكون لها الدّور في إنشاء الخطاب على نسق معين.

---

(1) سيبويه، الكتاب، 34/1

(2) عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص81-82.

(3) سيبويه، الكتاب، 42/1.

(4) نفسه، 119/1.

(5) عبد القادر حسين، أثر النّحاة في البحث البلاغي، ص82.

كما نجد(سيبويه) يشير إلى عدد من مسائل التقديم والتأخير، موزّعة على أبواب (الكتاب). والملاحظ أنّ جميعها لديه لا تخرج عن غرض العناية والاهتمام. وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) بقوله: « واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأَصل غير العناية والاهتمام »[1].

غير أنّ (سيبويه) قد أثرى بهذه اللّفتة الطيّبة كثيرا من المباحث البلاغية، فقد تَلَقّف علماء النحو والبلاغة هذا السرّ البلاغي فناقشوه أخذا وردًّا[2].

أمّا ابن جنّي (ت392هـ) فقد عقد فصلا للتّقديم والتّأخير في كتابه (الخصائص)، ويقسّمه إلى ضربين: ما يقبله القياس، وما يسهّله الاضطرار[3]، فذكر جملة من المسائل التي يجوز فيها التقديم، كتقديم المفعول على الفاعل، وتقديمه على الفعل، وكذلك تقديم الظرف، نحو: قام عندك زيد، وعندك قام زيد، وتقديم الحال، وكخبر المبتدأ، وخبر كان وأخواتها، وبعضٍ من المسائل التي يمتنع فيها التقديم، كتقديم المستثنى على الفعل الناصب له، وتقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: والطَّيَالِسَةَ جَاءَ البَرْدُ، وغيرها من المسائل التي قام بتعدادها بين جواز تقديمها وامتناعه[4].

إلاّ أنّ (ابن جنّي) في حصره لمسائل التقديم والتأخير في(الخصائص) لم يتطرّق إلى الأغراض البلاغيّة التي يخرج إليها، ولم يخرج عن قواعد النّحو ليبين لنا المعنى الذي يفيده التقديم، فلا يهمّه إلا القياس وصحته أو ضعفه أو فساده و بيان العلّة، ولا يتعدّى ذلك إلى بحث المعنى الذي يتحصّل بالتقديم والتأخير[5]. وذلك خلاف ما جاء في(المحتسب) الذي

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص107.

(2) عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص81.

(3) ابن جني، الخصائص، 382/2.

(4) نفسه، 382/2 وما بعدها.

(5) لطفي عمر بن الشيخ أبو أبكر، أثر التقديم والتأخير في المعنى عند النحويّين، مجلة الأندلس، جامعة حضرموت، العدد02، المجلد 07، 2014م، ص55.

عرض فيه لتقديم المفعول على الفاعل منتهجا في ذلك: « النهج البلاغيّ الذي يهمّه المعنى، ويعنيه التقديم وبلاغته، بعيدا عن القياس والتعليل »[1].

يقول: « إنّ أصل المفعول أن يكون فضلة، وبعد الفاعل، كـ (ضربَ زيدٌ عمراً) فإذا عناهم ذكر المفعول قدّموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمراً زيدٌ، فإن ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل الناصبه، فقالوا عمرٌ ضربَ زيدْ، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه ربّ الجملة، و تجاوزوا به حدّ كونه فضلة، فقالوا عمر ضرب زيد»[2].

فهو يبيّن الأهمية والعناية التي تعطى للمفعول به حتى أنّه يخرج من دائرة الفضلة، وتبنى عليه الجملة، ويعقد عليه الكلام إذ يرد في أوله، وكان حقّه التأخير، كما يأتي مرفوعا، والرّفع إنّما علم الإسناد كما هو معروف عند النحاة، ومردّ ذلك للاهتمام به والتركيز عليه دون بقية عناصر الجملة.

وإذا جئنا لعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) فإنّنا نجده قد سلك بمبحث التقديم والتأخير مسلكا تفرد به عن غيره من النحاة، وبلغ به شأوًا بعيدًا من خلال ما قدّمه من نماذج وشواهد قرآنية مشفوعة بالتحليلات والآراء التي تعبّر عن عمق تفكيره ونفاذ بصيرته.

وقد عاب على من سبقه من النّحاة أن اكتفوا بالقول فيه مقدّم للعناية والاهتمام، يقول في ذلك: « وقد وقع في ظنون النّاس أنه يكفي أن يُقال إنّه قدّم للعناية، وأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبما كان أهمّ، ولتخيّلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه، حتى إنّك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنّظر فيه

---

[1] نفسه، ص56.

[2] ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخران، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386 هـ، ص65–66، نقلا عن، كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدّراسات النحوية، دار صفاء، عمان الأردن، ط1، 1427–2006، ص350.

ضربًا من التكلف، ولم تر ظنًّا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه »[1]. وهو إذ يظهر سخطه ويلقي باللاّئمة على من انتقصوا من قيمة التقديم والتأخير، وضيّقوا من حدوده، إذ قصروه على العناية والاهتمام، ينبّه على أهميّته بقوله: «هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، و يفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللّفظ عن مكان إلى مكان»[2].

وقد خصّص له فصلا في كتابه (دلائل الإعجاز)، تناول من خلاله العديد من القضايا المتعلقة بالتقديم والتأخير، مقسّما إيّاه إلى قسمين: تقديم على نيّة التأخير، وذلك في كلّ شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل، وتقديم لا على نيّة التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدّم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، على أن لا يكون متروكًا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير[3].

وقد تناول صورًا مختلفة للتّقديم والتّأخير من مثل: الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم بعد همزة الاستفهام، والتقديم والتأخير في حالة النفي، وفي حالة الخبر المثبت، وتقديم النّكرة على الفعل والعكس، والتقديم في" مثل" و"غير"، وغيرها من المسائل.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص108.

[2] نفسه، ص106.

[3] ينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص106–107.

و(عبد القاهر) من خلال تناوله المسألة، مركّزا على المعنى « أكسب التقديم والتأخير نظرةً جديدة وبعدًا أسمى، وحوّله من الدّرس النحويّ إلى الدّرس البلاغيّ وشمل عنده وحدة الموضوع، بعد أن كان يدرس بصورة متفرقة في كتب الذين سبقوه »[1].

وما يمكن قوله أن (سيبويه) أوّل من بذر البذرة الأولى التي تُعنى بشأن قرينة الرتبة منظورا إليها بلاغيّا، فتعهّدها النّحاة من بعده حتى استوت على جوديّها عند الإمام(عبد القاهر الجرجاني)، من خلال الوقوف على أسرار التقديم والتأخير وإرساء قواعده وتبيان أثره في المعنى.

2 – مواطن التجافي و التلاقي بين النظر النحوي و النظر البلاغي:

النّحو والبلاغة صنوان، وكلاهما يعنى بدراسة الجملة وبيان خصائصها، وشرح نظامها، إلاّ أنّ « النّحو في أيسر صور تعريفه هو العلم الذي يقدّم لدارس اللغة الصيغ والتراكيب التي تشتمل عليها إمكانات الاستعمال اللغوي الصحيح، فهو يتناول تقسيم الكلمات، وحالات تغيّرها الإعرابي بحسب مواقعها، أو لزومها حالة واحدة، ويقدّم صور الجمل المستعملة الاسمية والفعلية، وما يطرأ على كلّ منهما من زيادات أو نقص أو تبذير، وما يمكن أن تكمّل به إحداهما، أو يتّصل بعناصر تصلح لأن توجد في كلتيهما»[2].

وبهذا فهو يختلف عن علم المعاني الذي عرّف بأنّه: « علم يعرف به أحوال اللّفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، مع وفائه بغرض بلاغي يفهم ضمنًا من السياق، وما يحيط به من القرائن، أوهو علم يبحث في الجملة بحيث تأتي معبّرة عن المعنى المقصود»[3].

---

[1] لطفي عمر بن الشيخ أبو أبكر، أثر التقديم والتأخير في المعنى عند النحويين، ص64.

[2] محمد عبد الله جبر، الأسلوب والنحو دراسة تطبيقية، دار الدعوة، الإسكندرية، ط1، 1409هـ–1988م، ص07.

[3] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص04.

ومن خلال التعريفين يتبيّن لنا أنّ علم المعاني يبحث في أحوال اللّفظ مثل التعريف والتنكير، والحذف والإظهار والإضمار، وغير ذلك وكيف تكون هذه الأحوال واقعة في الكلام موقعا تطابق دواعي النفس، ولم تأت زائدة ثقيلة، ولا متكلّفة كريهة، وهذه الأحوال هي التي نسمّيها الخصائص أو الكيفيات أو الهيئات[1].

أمّا عن علم النحو، فهو قد درس أحوال الكلام من ذكر وحذف، وتقديم وتأخير، إلاّ أنّ دراسته لها تناولتها من جهة أخرى، فهو يبيّن جواز التقديم وامتناعه، ووجوبه، وجواز الحذف وامتناعه ووجوبه، وأنواع التعريف وأحكام التنكير، ولم يتناولها من حيث وقوعها مطلبًا بيانيًا يقتضيه المقام ويدعو إليه الحال[2]. وهذا ما يجعل مهمّة النّحو تتوقّف عند حدود بيان صحّة العبارة من سقمها، وشاهد ذلك تلك الأحكام التي أطلقها النّحاة على حالات ترتيب الجملة العربية– الاسمية منها والفعلية– سواء بالوجوب التزاما بالأصل أو العدول عنه، أو بالجواز على ما تقتضيه القاعدة النحوية وقوفا عند حدودها وقوانينها، غير آبهين بما يخفيه تقديم أحد عناصر الجملة عن عنصر آخر، بما يتّصل بقصد المتكلم، أو بما يعكس حال المخاطِبْ أو المخاطَبْ، أو المقام الذي يلقى فيه الكلام، وجميع هاته العناصر تعدّ من صميم الدّرس البلاغي.

وعلى هذا الأساس قدّم (إبراهيم مصطفى) نقده للنّحاة وغايتهم في دراسة الجملة يقول: « فغاية النّحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتّى سمّاه بعضهم علم الإعراب، وفي هذا التحديد تضيّيق شديد لدائرة البحث النحويّ، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير ممّا ينبغي أن يتناوله»[3] ويرى أنّ النّحو«قانون تأليف الكلام، وبيان لكلّ ما يجب أن تكون

---

[1] ينظر، محمد أبو موسى، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1416هـ– 1996م، ص75.

[2] نفسه، ص75.

[3] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1413هـ–1992م، ص01.

عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتّى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها[1]. (فابراهيم مصطفى) يرى أنّ الدّرس النّحوي يجب أن يقوم على كشف الروابط بين اللفظ والمعنى، وإيضاح الصّلات بين الصّورة والمضمون، وإدماج دراسة النصّ اللّغوي من نحوه وإعرابه مع الدّلالات البيانيّة، وما توحيه من صور بلاغيّة، وضمّ بعض فصول البلاغة إلى النحو[2].

والتمايز بين الدّرسين النّحوي و البلاغيّ يظهر من خلال قول (ابن الأثير) من خلال حديثه وهو يبيّن موضوع علم البيان بأنّه: « الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالها اللّفظية والمعنوية، وهو والنّحوي يشتركان في أنّ النّحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدّلالة، وهي دلالة خاصّة، والمراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب، ألا ترى أنّ النّحوي يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه، ومع ذلك فإنّه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة»[3].

والدّرس النّحوي قد انحصر في التركيز على التركيب وما يعتريه من تغيرات وتحويلات على مستوى الترتيب، متأثّرين بالعمل باعتباره مؤثّرا في ترتيب الجملة العربيّة، والعوامل تختلف درجاتها وتتعدّد مراتبها، فتختلف علاقاتها بمعمولاتها، وتتعدّد صور تراكيبها، ومن ثمّ ينعكس كل ذلك على الترتيب الذي ينبغي أن تخضع له الجملة[4]، ومن خلال اتّكاء النّحاة على فكرة العمل، قد شُغِلوا عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية تعتمد على

---

(1) نفسه، ص01.

(2) عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض السعودية، دط، دت، ص227.

(3) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 37/1.

(4) ينظر، علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية من التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص269.

الذّوق الرفيع، والربط بين المعاني الأُوَلْ التي يتكفّل بها النّحو، والمعاني الثّواني التي تتكفل بها البلاغة، وتأثير المعاني في النفس، لاختلافها باختلاف ترتيبها.

إلاّ أنّ (الجرجاني) قد أكسب الدّرس النّحوي مسحة بلاغيّة امتزجت بها القاعدة النحوية مع الروح البلاغيّة وانصهرت، فأخرج لنا درسًا يتّسم بالدّقة والضبط، يشعّ بمختلف الدلالات والمعاني، (فالجرجاني) « نقل النحو إلى جوّ يزخر بالحيوية وجعل موضوعاته ميدانًا يجول فيها ذهنه الوقّاد وقلمه البليغ و يطّلع الناس على ألوان من التعبير مرّت بهم ولكنّهم لم يتذوقوها ولم يقفوا على روعتها وجمالها حتّى جاء فإذا التقديم والتأخير، والذّكر والحذف، والفصل والوصل مادّته التي أعاد تشكيلها وأضفى عليها من روحه ما لا نجده عند السابقين »[1]، ومن أمثلة تحليلات (الجرجاني) التي أوردها في مسألة الرتبة، الفرق بين تقديم الاسم وتقديم الفعل حالة (الاستفهام بالهمزة)، يقول: « فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: «أفعلت؟» فبدأت بالفعل، كان الشكّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعمل وجوده، وإذا قلت: "أأنت فعلتَ؟" فبدأت بالاسم، كان الشكّ في الفاعل من هو، وكان التردّد فيه »[2]، ويبيّن الفرق في مثل هذا التقديم في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء:62]، « لا شبهة في أنّهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن بأن يقرَّ بأنّه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم:" أأنت فعلت هذا؟" وقال هو عليه السلام في الجواب: (بل فعله كبيرهم هذا)، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب:" فَعَلتُ، أو: لم أفعلْ"»[3].

---

(1) أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، بيروت، ط1، 1393هـ-1973م، ص63.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص111.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص113.

وقد تتبّع (الجرجاني) مواطن التّقديم والتّأخير، متميّزا فيه بطريقة غير مسبوقة في التحليل والنّبش عن المعنى، يقول: (إبراهيم مصطفى) بشأنه: « ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا، وأن يكون هو سبيل البحث النّحوي، فإن من العقول ما أفاق لحظّه من التفكير والتحرر، وإن الحسّ اللّغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب ويزنـها بقدرتها على رسم المعاني والتأثير بها، من بعد ما عاف الصّناعات اللّفظية وسئم زخارفها»[1]، (فعبد القاهر) قد حاول تفتيق المعاني الكامنة داخل الكلمات، من خلال تذوّقه المتفرّد للنّصوص، وتحليلاته التي تنمّ عن فكر وبصيرة وتأمّل.

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص16–20.

خاتمة

من خلال محاولة الوقوف على الآراء النحوية والبّلاغية بشأن "قرينة الرتبة " نسرد بعضا ممّا توصّل إليه البحث من نتائج:

- قرينة الرتبة إحدى القرائن اللّفظية التي لها دور هام في تحديد الوظائف النحوية .
- تلتزم كلّ من الجملة الاسمية والجملة الفعلية ترتيبها الأصلي وجوبا، وقد يتوجّب خروجها عن الأصل وذلك لأسباب أهمّها: أمن اللّبس وعدم الإخلال بالمعنى، أو جريانها وفق النّظام اللّغوي. في حين ارتبطت حالات الجواز بزوال اللّبس المحذور وعُدّت بورة التحليل البلاغي من خلال البحث عن الأغراض المرتبطة بحالات الترتيب التزاما بالأصل أو عدولا عنه.
- ارتبطت الأحكام النحوية التي أطلقت بشأن قرينة الرتبة ببعض المسائل النحويّة أهمّها نظرية العامل؛ التي كان لها الأثر البالغ في عديد من حالات منع التقديم، كذلك ارتباطها بفكرة الصّدارة في النحو العربي وذلك بتصدّر بعض الألفاظ لجملها لتضمّنها المعاني؛ كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، والتي تأخذ أهمّ الوظائف النحويّة كالمبتدأ والخبر.
- تبادل قرينة الرتبة والعلامة الإعرابية الدّور في حراسة المعنى وتعيين الوظيفة النحويّة للألفاظ. وذلك بالاتكال على قرينة الرتبة حين غياب العلامة الإعرابيّة في حالة الأسماء المقصورة والمنقوصة.

- ارتكاز البحث النحوي على سلامة التركيب وصحة العبارة، في حين اهتمّ البلاغيّون بالمعاني الثواني والبحث عن الأغراض والدّلالات لاعتنائهم بأسلوب التركيب وعدم وقوفهم عند حدود وصفه.

- تعتبر انطلاقة التحليلين النحوي والبلاغي واحدة ،إلّا أن التمايز حدث في طرائق المعالجة.

- عبد القاهر الجرجاني أعاد للنّحو رونقه ورواءَه من خلال معالجته لعديد من المسائل مازجًا الفكر النحويّ بالروح البلاغيّة من بينها معالجته للتقديم والتأخير.

قائمة المصادر والمراجع

*القرآن الكريم (برواية حفص عن عاصم)،(المصحف الالكتروني).

أولا – الكتب:

1– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م.

2– إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان ،ط3، 1403هـ-1983م.

3– ابن الأثير (ضياء الدين)، المثل السائر السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدّمه وعلّق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط2، دت.

4–إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1413هـ-1992م.

5– أحمد بدوي ، من بلاغة القرآن، نهضة مصر، القاهرة، مصر، دط،2005 م.

6– أحمد الشايب، الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط8، 1411هـ-1991م.

7–أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 1429هـ-2008م.

8– أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، بيروت، ط1، 1393هـ-1973م.

9– الاستراباذي (رضي الدين محمد ابن الحسن، ت 688هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2،1996م.

10– أمين علي السيد، في علم النحو، دار المعارف،القاهرة، ط7، 1994م.

11– ابن الأنباري (عبد الرحمن بن عبيد الله، ت 577هـ):

*أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دت.

*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،2002م.

12- تمام حسان:

*اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب نشر وتوزيع طباعة، القاهرة، ط4، 1425هـ-2004م.

*البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ-1993م.

*الخلاصة النحوية، عالم الكتب نشرتوزيع طباعة، ط1، 1420هـ-2000م.

13-توفيق الفيل، بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة ، دط، دت.

14- الجرجاني (عبد القاهر، ت471هـ) :

*دلائل الإعجاز،قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 1424هـ-2004م.

*المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق كاظم بحرالمرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، دط،1982م.

15- جميل أحمد ظفر، النحوالقرآني قواعد وشواهد، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكّة المكرمة، ط2 ،1418هـ-1998م.

16- ابن جنّي (أبوالفتح عثمان، ت392هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجا، المكتبة العلمية،ط2، دت.

17- الجوهري (أبو نصر بن اسماعيل بن حماد،ت393هـ)، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية و صحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4 ،1990م.

18- ابن الحاجب (جمال الدين بن عمر بن أبي بكر، ت 646هـ)، الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، دت.

19- حسّان بن ثابت (بن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد، ت 54هـ)، الديوان، دار البدر، الجزائر، دط، دت.

20- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، الأردن، ط1 ،2001م.

21-حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م.

22- حسين رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1 ،1426هـ-2005م.

23- خالد الأزهري (خالد بن عبد الله، ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.

24- خالد توكال مرسي، الغموض التركيبي دراسة نحوية تحويلية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 ،1430هـ-2009م.

25- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدّة، السعودية، ط1، 1404 هـ-1984م.

26- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، دط، دت.

27- الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني، ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، التراث العربي، الكويت، ط1،1421هـ-2001م.

28- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، دت.

29- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل، ت 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3 ،1417هـ-1996م.

30- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، ت626هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ-1987م.

31- عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، مصر، ط5، 1421هـ-2001م.

32-سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر،ت80هـ)،الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ-1988م.

33- السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911هـ):

*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

*الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ،دط ، دت.

34- الشريف الجرجاني (علي بن محمد السيد، ت816هـ)، التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر ،دط، دت.

35- شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6 ،دت.

36- شوكت علي عبد الرحمان درويش، الرخصة النحوية، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الأردن، دط، دط، 1425هـ- 2004م.

37- صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الامام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط،1994م .

38- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3 ، دت.

39- عبد الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة، الجامعية، دط، 1998م .

40- عزمي محمد عيال سلمان، حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1 ، 2011م

41-عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.

42- ابن عقيل (عبدالله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمان، ت769 هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، دارالتراث، القاهرة، ط20، 1400هـ-1980م.

43- العكبري (أبو البقاء، ت 616 هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريّين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان ط1، 1406هـ - 1986 م.

44- علي أبو المكارم:

*الجملة الاسمية، مؤسسة المختار، ط1، 1428هـ-2007م

*التراكيب الإسنادية ،الجمل الظرفية – الوصفية – الشرطية، مؤسسة المختار، القاهرة ، ط1، 1428هـ- 2007م.

*الجملة الفعلية، مؤسّسة المختار، القاهرة، ط 1، 1428 هـ -2007 م.

45- علي عون (أبوالقاسم)، بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دار المدارالإسلامي، بيروت، لبنان، ط،1 2006 م.

46- علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربيةّ للموسوعات، ط1، 1423هـ-2003م

47-عنترة بن شداد، الديوان، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، ط1، 2008 م.

48- عيسى علي العاكوب وعلي سعد الشّتيوي، الكافي في علوم البلاغة العربية المعاني- البيان- البديع – الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، دط، 1993م .

49- ابن فارس (أبوالحسين أحمد، ت 395 هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1 ، 1418 هـ – 1997 م.

50- فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط،1937هـ -1977م.

51- فاضل صالح السامرائي:

*الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م.

*الحجج النحوية عند النّحاة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دار عمار، عمان، الأردن، ط2 ،1430هـ – 2009 م.

*الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط2، 1427هـ– 2007 م.

52–عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، دط، دت.

53– فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة العربية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1408هـ–1984 م.

54– فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دارالقلم العربي، حلب، سورية، ط5، 1409هـ – 1989م.

55– فضل حسان عباس، البلاغة فنونها وأفنانها ، دار الفرقان، إربد، الأردن ، ط4، 1417 هـ– 1997 م.

56– عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دارغريب، القاهرة، دط، 1998م.

57– عبد القادر المهيري، نظرات في التراث العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993 م.

58–القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمان بن عمر بن أحمد بن محمد، ت739 هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع ، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العليمة، بيروت، لبنان، ط1 ، 1424هـ–2003م.

59– كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دارصفاء، عمان، الأردن، ط1 ، 1427 هـ–2006 م.

60- كريمة محمود أبوزيد، علم المعاني دراسة وتحليل، مكتبة وهبة، القاهرة ،ط1، 1408هـ- 1988م.

61- كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1، 2009م.

62- ابن مالك (محمد بن عبد الله، ت 672هـ) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الإمام مالك، باب الوادي، الجزائر، دط ،1430 هـ- 2009 م.

63- المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد ، ت 285 هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشوؤن الاسلامية، القاهرة، دط، 1415 هـ-1994 م.

64- المتنبي (أبو الطيب)، الديوان، دارالبدر، الجزائر، دط، دت.

65- محمد أحمد خضير، علاقة الظواهرالنحوية بالمعنى في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، 2001 م.

66- محمد الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعلّم اللغة العربية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1431 هـ- 2010 م.

67- محمد حماسة عبد اللطيف:

*العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، دط، 2001م.

*بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، 2003 م.

*النحو الدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1420هـ - 2000م.

68- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسّسة الرسالة ودارالفرقان، عمان، الأردن، ط1، 1405 هـ-1985 م.

69- محمد عبد الله جبر، الأسلوب والنحو دراسة تطبيقية، دارالدعوة، الاسكندرية، ط1، 1409 هـ- 1988 م.

70- محمد أبو موسى، خصائص التراكيب دراسة تحليلة لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1416 هـ- 1996 م.

71-محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1994 م.

72- ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة ، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399 هـ- 1979 م.

73- المكودي (أبو زيد عبد الرحمان بن صالح)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، عني بضبط نصه وتخريج هوامشه إبراهيم قلاتي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط،2007م.

74- ابن منظور(جمال الدين بن مكرم، ت 711 هـ)، لسان العرب، اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3 ،1419هـ - 1999 م.

75- منير محمود المسيري، دلالات التقديم و التأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية ، مكتبة وهبة، القاهرة ،ط1، 1426هـ-2005 م.

76- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406 هـ-1986 م.

77- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسّسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م.

78- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، ت 771هـ):

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تدقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط1، 1429هـ – 2009 م.

* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، اعتنى بها محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1ط ، 1422 هـ-2001 م.

* شرح قطر الندى وبلّ الصدى، مكتبة طيبة، دط، دت.

79- ابن يعيش (ابن علي بن يعيش النحوي، ت 643 هـ):شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط ، دت.

ثانيا-المجلات والمذكرات :

80- الأمين ملاوي، بناء الجملة الفعلية في الربع الثاني من القرآن الكريم، رسالة ماجستير (مخطوط)، جامعة باتنة، الجزائر، 2000-2001 م.

81- بكرعبد الله خورشيد، أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، رسالة دكتوراه (مخطوط)، جامة الموصل، 1427 هـ- 2006 م.

82- رابح بومعزة، البينية العميقة لصور التحويل بالترتيب والزيادة- الربع الثاني من القرآن الكريم أنموذجا- مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، الجزائ، العدد 16، 2014 م.

83- ربيعة حمادي، مسألة الرتبة في الجملة العربية، رسالة ماجستير(مخطوط)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004 – 2005 م.

84- سليمان بوراس، القرائن العلائقية و أثرها في الإتساق " سورة الأنعام أنموذجا "، دراسة وصفية إحصائية تحليلية، قسم اللغات والأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2008 – 2009 م.

85- لطفي عمر بن الشيخ أبو بكر، أثر التقديم والتأخير في المعنى عند النحويين، مجلة الأندلس، جامعة حضرموت، العدد 02، المجلد 07، 2014 م.

86- مرلين عدنان الغنميين، أساليب ترتيب أبواب النحو العربي، رسالة ماجستير(مخطوط)، جامعة آل البيت، 2004 م.

الفهرس

الفهـــرس

العنـــوان		الصفحـة
المقدمـة	.....	أ- ب
مدخل: قرينـة الرتبـة	.....	3
أولا: القرينة	.....	4
1. مفهومها(لغة واصطلاحا)	.....	4
2. أنواعها	.....	6
3. أهميتها	.....	8
ثانيا: الرتبة	.....	10
1. مفهومها(لغة واصطلاحا)	.....	10
2. أنواعها		11
الفصل الأول: قرينة الرتبة عند النحاة	.....	16
أولا:الجملة عند النحاة العرب	.....	17
1- تصور النحاة بين الجملة والكلام	.....	17
2- أنواع الجملة العربية	.....	22
ثانيا:قرينة الرتبة في الجملة العربية	.....	37
1-ترتيب عناصر الجملة الاسمية بين الوجوب و الجواز	.....	37
2-ترتيب عناصر الجملة الفعلية بين الوجوب و الجواز	.....	45
ثالثا: قرينة الرتبة و علاقاتها النحوية	.....	52
1- قرينة الرتبة و علاقتها بالعامل	.....	52
2- قرينة الرتبة و علاقتها بالصدارة	.....	55
3- قرينة الرتبة و علاقتها بأمن اللَّبس	.....	57
الفصل الثاني: قرينة الرتبة عند البلاغيين	.....	60
أولا:التقديم و التأخير في الدرس البلاغي	.....	61
1- مفهومه(لغة و اصطلاحا)	.....	61

2- أهميته 63
ثانيا:التقديم و التأخير في الجملة العربية 67
1- المسند إليه 69
2- المسند 73
3- متعلقات الفعل 76
ثالثا: قرينة الرتبة بين الفكرة النحوية و الروح البلاغية 78
1- السمة البلاغية لقرينة الرتبة النحوية 78
2- مواطن التجافي و التلاقي بين النظر النحوي و النظر البلاغي 83
الخاتمة 88
قائمة المصادر والمراجع 91
الفهرس 103

الملخص:

يعنى هذا البحث بإحدى القرائن اللغوية في اللغة العربية؛ وهي "قرينة الرتبة"، التي تعد قرينة لفظية هامة،تسهم في تحديد الوظائف النحوية،كما تعد وسيلة من وسائل أمن اللبس،اهتم بها كل من النحاة والبلاغيين جاء الحديث عنها متناثرا في مختلف الأبواب النحوية إذ لم يفرد لها النحاة بابا خاصا،وقد ركزوا اهتمامهم على سلامة التركيب لتأدية المعنى،أما البلاغيون فنجدهم قد انصبت عنايتهم على أسلوب التركيب ومختلف الأغراض والمعاني التي يفرزها تقديم عنصر على آخر .وعلى هذا نجدهم قد التقوا في الاهتمام بدراسة ترتيب الجملة،واختلفوا في طرائق المعالجة والأهداف المتوخاة .

This thesis addresses one of the linguistic peers in the Arabic language which is ' the peer of the rank ' . it refers to an important uttereance peer that participates in determining the grammatical functions . Besides, it is considered as a means used for security from confusion.The grammarians as well as the rhetoric experts took interest in studying it which lead to the concentration on this subject in many scattered grammatical sections . The grammarians did not single it out in one special chapter . They focused their interest on the safety of the composition to perform the meaning. However, the rhetoric experts emphasized on taking care of the style of the composition with its different purposes and meanings that the provision of one element over another emits. For that reason, we find that they all approved of the study of the sentence organization, and differed in the methods and objectives of treatment.